

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التس

قسم: علوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

بلخير ليلى

بوشقيفة خيرة

تحت عنوان:

## النظام الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا

أستاذ محاضر أ- جامعة ابن خلدون تيارت

أ. شريف محمد

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر ب - جامعة ابن خلدون تيارت

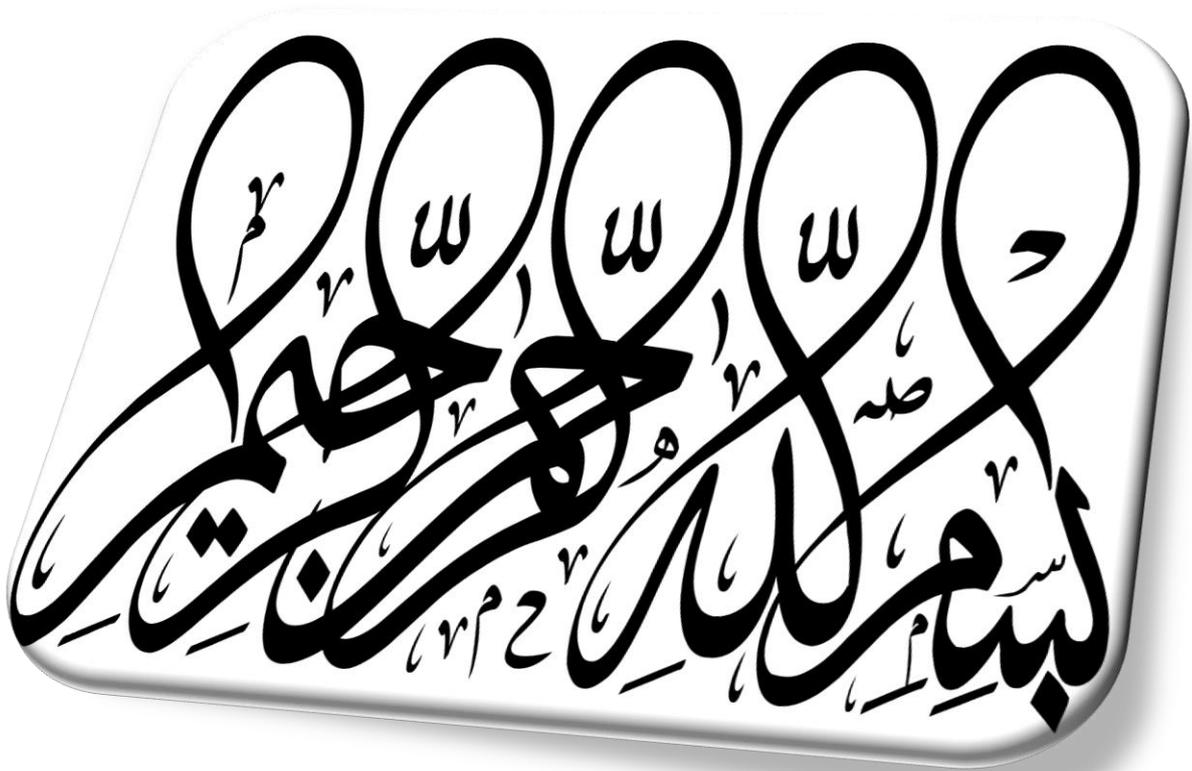
أ. داودي ميمونة

مناقشا

أستاذ محاضر ب - جامعة ابن خلدون تيارت

أ. حجاج مصطفى

السنة الجامعية: 2022-2023



# إهداء

أهدي عملي المتواضع هذا الى:

سيد الرحمة المهداة للعالمين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم.  
الى الوالدة الكريمة التي لم تبخل عليا انا واخوتي في حياتنا بالوقت والصحة  
الى القلب الدافئ والحنون حفظها الله ورعاها متمنية لها الصحة والعافية وطول العمر،  
وان يقدرني الله عز وجل الى رد ولو جزء من عطائها.

الى الأخوة والاخوات

الى ابناء الاخوة والاخوات

الى كل من له الحق علينا اساتذتنا الكرام.

الى كل من كان سببا في إتمام دراستي ودعمي في الوصول الى ما انا عليه الان

الى كم من يتمنى لي المزيد من الصديقات

الى زميلتي في البحث بوشقيفة خيرة

وفي الاخير الى كل العائلة كل باسمه حفظها الله ورزقها الصحة والعافية ان شاء الله



بلخير ليلي

# إهداء

أهدي عملي هذا ثمرة جهدي الى:

سيد الرحمة المهداة للعالمين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة  
والتسليم.

امي الغالية ووالدي العزيز اطل الله في عمرهما

الى جميع افراد عائلتي كبيرا وصغيرا كل باسمه دون استثناء

الى جميع الأخوة والاخوات وزواجهم وزوجاتهم وأبنائهم

الى جميع الاحباب والاصدقاء الذين يتمنون الخير لي

الى من ساعدني وكان سببا في وصولي الى انجاز هذه المذكرة بدون

ذكر اسماء جزاهم الله خيرا عني

الى زميلتي بالبحث بالخير ليلي



بوشقيفة خيرة

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين اولادنا على عظيم نعمه وتوفيقه في اعدادنا ونجاز هذه المذكرة.

نتوجه بخالص الشكر والعرفان بالجھيل الى كل الاساتذة في وصولنا الى هذه المرحلة ونتقدم بالشكر الى جميع اساتذتنا في الكلية (كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسير).

كما نخص بالشكر الى الأستاذة الدكتورة داودي ميمونه المشرفة، والى الاستاذ الدكتور بوشقيفة حميد الذي ساعدنا في إعداد هذا البحث والأستاذ الدكتور شريف محمد الذي لم يبخل علينا بعلمه، نتقدم لهم جزيل الشكر والتقدير

ولا يفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على ما بذلوه من جهد في قراءة المذكرة وجزاهم الله عنا خيرا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ (9)

صدق الله العظيم

كلما أدبني الدهر أراني نقص عقلي

وكلما ازددت علما زادني علما بجهلي.

محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه.

# الفهرس

أ	مقدمة.....
1	الفصل الأول: الإطار النظري للنظام الضريبي والتنمية الاقتصادية.....
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: ماهية النظام الضريبي.....
3	المطلب الأول: تعريف النظام الضريبي ومكوناته بالإضافة المحددات والمقومات.....
3	أولاً: تعريف النظام الضريبي.....
3	ثانياً: مكونات النظام الضريبي.....
5	ثالثاً: أهداف النظام الضريبي.....
6	رابعاً: أهمية النظام الضريبي.....
6	خامساً: محددات النظام الضريبي.....
10	المطلب الثاني: مفهوم فعالية النظام الضريبي ومقوماتها وفعاليتها.....
10	أولاً: تعريف الفعالية.....
11	ثانياً: مقومات فعالية النظام الضريبي.....
12	ثالثاً: معوقات النظام الضريبي.....
16	المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية وأبعادها ومعوقاتها.....
16	المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.....
16	أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية.....
17	ثانياً: أهداف التنمية الاقتصادية.....
17	ثالثاً: أبعاد التنمية الاقتصادية.....
18	رابعاً: معوقات التنمية الاقتصادية.....
19	المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومقوماتها.....
19	أولاً: استراتيجيات التنمية الاقتصادية.....
19	ثانياً: مقومات التنمية الاقتصادية.....
20	ثالثاً: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.....
22	المبحث الثالث: أثر النظام الضريبي على مؤشرات التنمية الاقتصادية.....
22	المطلب الأول: أثر النظام الضريبي على مؤشرات الاقتصاد الجزئي.....
22	أولاً: أثر الضرائب على الانتاج.....
22	ثانياً: أثر الضرائب على راس المال.....
23	ثالثاً: اثر الضرائب على الأسعار.....
23	المطلب الثاني: أثر النظام الضريبي على مؤشرات الاقتصاد الكلي.....
23	أولاً: تأثير الضرائب على المستوى العام للاستهلاك.....
24	ثانياً: تأثير الضريبة على الادخار.....

25	ثالثا: أثر الضرائب على الاستثمار.....
25	رابعا: أثر الضريبة على التجارة الخارجية.....
26	خامسا: اثر الضرائب في إعادة توزيع الدخل الوطني.....
27	خلاصة الفصل:.....
28	الفصل الثاني: تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية.....
29	تمهيد:.....
30	المبحث الأول: واقع النظام الضريبي في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية.....
30	المطلب الأول: الإصلاح الضريبي.....
30	أولا: تعريف الإصلاح الضريبي.....
30	ثانيا: خصائص الإصلاح الضريبي.....
31	ثالثا: أسباب (دواعي) الإصلاح الضريبي في الجزائر.....
31	رابعا: أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر.....
31	خامسا: مجالات الإصلاح الضريبي في الجزائر.....
32	المطلب الثاني: النظام الضريبي الجزائري قبل إصلاحات 1990.....
32	المطلب الثالث: النظام الضريبي الجزائري بعد إصلاحات 1990.....
32	أولا: اصلاح الجهاز الضريبي.....
33	ثانيا: اصلاح النظام الضريبي.....
35	المبحث الثاني: تطور مؤشر الأداء الاقتصادي.....
35	المطلب الأول: تطور مؤشر الإيرادات العامة والإيرادات الجبائية.....
36	المطلب الثاني: تطور مؤشر الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر (2000-2021).....
37	المطلب الثالث: تطور مؤشر التضخم في الجزائر (2000-2021).....
38	المطلب الرابع: تطور مؤشر الانفاق العام على معدل البطالة في الجزائر (2000-2021).....
39	المطلب الخامس: تطور مؤشر نسبة النمو الديمغرافي في الجزائر (2000-2021).....
40	المبحث الثالث: أثر النظام الضريبي على مؤشرات التنمية الاقتصادية.....
40	المطلب الأول: نموذج الانحدار البسيط.....
40	أولا: مفهوم نموذج الانحدار الخطي البسيط.....
40	ثانيا: تحليل الانحدار الخطي البسيط.....
41	المطلب الثاني: بناء نموذج الانحدار.....
41	أولا: مرحلة بناء النموذج الصحة والإيرادات الجبائية (الضريبية) وتقدير معلماته.....
45	ثانيا: مرحلة بناء نموذج التوزيع السكاني (حجم السكان) والإيرادات الجبائية (الضريبية) وتقدير معلماته.....
49	ثالثا: مرحلة بناء نموذج التنمية الاقتصادية والإيرادات الجبائية وتقدير معلماته.....
54	خلاصة الفصل:.....
55	الخاتمة:.....
58	قائمة المراجع:.....
61	الملخص:.....

# الجداول والاشكال

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
35	تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2000-2021)	جدول رقم (01-02)
36	تطور الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر (2000-2021)	جدول رقم (02-02)
37	تطور معدل التضخم في الجزائر (2000-2021)	جدول رقم (03-02)
38	تطور الاتفاق العام (مليار د ج) على معدل البطالة في الجزائر (2000-2021)	جدول رقم (04-02)
39	تطور نسبة الزيادة السكانية (النمو الديمغرافي) في الجزائر (2000-2021)	جدول رقم (05-02)
42	نتائج إختبار معنوية معاملات الإنحدار لنموذج الصحة	جدول رقم (01-02)
43	نتائج إختبار التوزيع الإحتمالي للبواقي لنموذج الصحة	جدول رقم (06-02)
45	نتائج إختبار معنوية معاملات الإنحدار لنموذج النمو السكاني	جدول رقم (07-02)
47	نتائج إختبار التوزيع الإحتمالي للبواقي لنموذج النمو السكاني	جدول رقم (08-02)
50	نتائج إختبار معنوية معاملات الإنحدار لنموذج التنمية الاقتصادية	جدول رقم (09-02)
51	نتائج إختبار التوزيع الإحتمالي للبواقي لنموذج التنمية الاقتصادية	جدول رقم (10-02)
35	تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2000-2021)	جدول رقم (11-02)
36	تطور الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر (2000-2021)	جدول رقم (12-02)

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
04	الهيكل الضريبي	الشكل رقم (01-01)
05	مكونات النظام الضريبي	الشكل رقم (01-01)
43	إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي لنموذج الصحة	الشكل رقم (01-02)
44	إختبار تجانس البواقي لنموذج الصحة	الشكل رقم (02-02)
47	إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي لنموذج النمو السكاني	الشكل رقم (03-02)
48	إختبار تجانس البواقي لنموذج النمو السكاني	الشكل رقم (04-02)
51	إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي لنموذج التنمية الاقتصادية	الشكل رقم (05-02)
52	إختبار تجانس البواقي لنموذج التنمية الاقتصادية	الشكل رقم (06-02)

## قائمة المختصرات

الضريبة على الدخل الاجمالي	Impots sur le retenus global	IRG
الرسم على القيمة المضافة	taxe sur la valeur ajoutée	TVA
الرسم على النشاط المهني	Taxe sur de l'activité professionnelle	TAP

# مقدمة

## مقدمة

يُعدّ النظام الضريبي Le système fiscal أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في تحقيق أهداف المجتمع سواء في الدول المتقدمة أم في الدول النامية ووسيلة من الوسائل التي يمكن أن يحل من خلالها المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيتها؛ أياً كان النظام الاقتصادي أو السياسي الذي يحكمه، لذلك فإن هذا التشريع يجب أن يأتي معبراً عن فلسفة الحكم والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فيه.

لذلك تختلف أهداف النظام الضريبي في الدول المتقدمة عن أهداف النظام الضريبي في الدول النامية، فهو يهدف في الأولى إلى تحقيق معدلات نمو مستمرة للحفاظ على مستوى الدخل المرتفع والقضاء على البطالة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة في توزيع العبء الضريبي، أما في الثانية فهو إضافة إلى الأهداف السابقة يهدف إلى بناء التنمية الشاملة وزيادة مستوى التصنيع نظراً لتخلف هياكلها وبنيتها الاقتصادية.

ليشكل موضوع النظام الضريبي أحد المحاور الرئيسية للدراسة في وقتنا الحاضر، جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، حول كيفية معالجة الازمة المالية التي تعصف كل الدول.

النظام الضريبي الوطني تطور على مدار السنوات الأخيرة تحت ضغوط وقيود الميزانية، الأمر الذي أتاح إلى إنشاء ضرائب حديثة، هذا تطور كانت بوارده مبنية على التضامن وتحفيز الاقتصاد الذي أدى إلى بزوغ النظام ضريبي جديد خاضع أو نابع من إرادة دمج الاقتصاد الوطني داخل الرقعة الدولية، كأحد الأنظمة الفاعلة والفعالة وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى إصلاح شامل للنظام الضريبي الجزائري من أجل تحديثه وتبسيطه، حيث أصبحت الضرائب من أهم مصادر الدولة لتمويل نشاطاتها العامة المختلفة، ولقد تعددت أنواع الضرائب اختلفت صورها من مجتمع لآخر وحتى في ظل المجتمع الواحد هذه الانواع تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي الوصول الى تحقيق اهداف المجتمع ومن ثم سوف تتحقق ما ترجو إليه الدولة.

كما عرفت الجزائر نهاية الثمانينات أزمة اقتصادية فرضت عليها سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية منها ما مس النظام الضريبي الجبائي من خلال إصلاحات عام 1992، بتغيير جذري لهيكل الضرائب بإلغاء النظام القديم وإدخال نظام ضريبي جديد مع إصلاح وإعادة هيكلة المصالح الإدارية للإدارة الضريبة.

ومن خلال ما ذكرناه يمكن أن نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

## 1. إشكالية البحث:

إلى أي مدى يؤثر النظام الضريبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكن أن نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالنظام الضريبي؟ وما هي أهدافه ومحدداته؟
- ما مفهوم التنمية الاقتصادية؟ وما هي استراتيجيات التنمية ومقوماتها ومعوقاتها؟

- ماهي أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية التي تتأثر بالنظام الضريبي؟
- هل هناك أثر بين النظام الضريبي على التنمية الاقتصادية؟

## 2- فرضيات البحث:

- إن محاولة الإجابة على التساؤلات السابقة تدفعنا لطرح الفرضيات التالية:
- إن النظام الضريبي هو أهم مصدر لتمويل نشاطات الدولة المختلفة.
- تعتمد الدولة بشكل رئيسي على النظام الضريبي في تحسين ودعم تنميتها الاقتصادية.
- هناك علاقة طردية ايجابية تجمع بين النظام الضريبي ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

## 3- أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته في كونه يشغل اهتمام الكثير من الباحثين في ميدان العلوم الاقتصادية بالدرجة الأولى. إضافة إلى:

- الاهتمام البالغ الذي توليه المؤسسات المالية في الجزائر للنظام الضريبي والتنمية الاقتصادية.
- إبراز أهمية الضرائب في تمويل خزينة الدولة.
- الانعكاسات والتغيرات في القوانين الضريبية على التنمية الاقتصادية.
- التطرق الى التطور الحاصل في حجم الإيرادات الضريبية خلال الفترة الممتدة من 2000-2021.
- مدى تأثير التنمية الاقتصادية بالنظام الضريبي.

## 4- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا وتبيان التغيرات التي حصلت في النظام الضريبي الجزائري وأهم نتائجه، وكذا توضيح مفهوم النظام الضريبي ومعايير ومعرفة أثر متغيراته على التنمية الاقتصادية في الجزائر، كما تهدف إلى معرفة العوامل المفسرة للتنمية الاقتصادية في الجزائر وتقديم المقترحات المناسبة التي تشارك في إرساء دعائم النظام الضريبي في الجزائر، حيث أصبحت كل المجتمعات تدرك أن التراجع الاقتصادي والتنموي ناشئ على تراجع النظام الضريبي في البلد.

## 5- أسباب اختيار الموضوع:

لقد تعددت الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، ويمكن تقسيمها إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

### - الأسباب الموضوعية:

- ✓ تزايد الإدراك في أغلب الدول بأهمية النظام الضريبي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة.
- ✓ وجود علاقة وطيدة بين هذا المجال والاقتصاد الوطني ومساعدته في التنمية المستدامة.
- ✓ فعالية النظام الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

## - الأسباب الذاتية:

- ✓ أهمية الموضوع بالنسبة لتخصصنا خاصة أنه يتناول موضوعين هامين التنمية الاقتصادية والنظام الضريبي.
- ✓ الرغبة في فهم العلاقة بين النظام الضريبي والتنمية الاقتصادية.
- ✓ الميل الشخصي لدراسة هذا الموضوع.

## 6- حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة إلى:

## - الحدود المكانية:

تتناول هذه الدراسة كحيز مكاني الجزائر، بحيث ترتبط بالجزائر وواقعها الاقتصادي.

## - الحدود الزمانية:

يتجلى في فترة الدراسة التي اعتمدت إحصاءات لحصيلة النظام الضريبي خلال الفترة (2000-2021).

## 7- المنهج المستخدم:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي ضمن أجزاء البحث من أجل وصف المفاهيم المتعلقة بكل من النظام الضريبي والتنمية الاقتصادية، والتعرف على الدراسات النظرية والعملية المتعلقة بها، وكذلك المنهج التحليلي من خلال تحليل وضعية العلاقة بين النظام الضريبي والتنمية الاقتصادية بالإعتمادا على البرنامج الإحصائي SPSS.

## 8- الدراسات السابقة:

تعتبر هذه المذكورة تكملة لبعض الدراسات التي سبقتها والتي من بينها:

- **حداد فريد:** أفاق السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3: 2012/2011. هدفت هذه الدراسة إلى مراجعة النظام الجبائي والسياسة الجبائية في الجزائر لأجل انعاش السياسة الاقتصادية العامة، كون النظام الجبائي مطالب بدعم بصورة واضحة التنمية الاقتصادية.

- **عبد الهادي مختار، بن الحاج جلول ياسين،** مقال حول الإصلاحات الجبائية ومراعاة مفاهيم العدالة الاجتماعية (حالة النظام الجبائي الجزائري)، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تطبيق برامج الإصلاح الجبائي المنتهج في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى تبني برامج الإصلاحات الجبائية في الجزائر إلى الزامية لتوفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة للتنمية الاقتصادية.

- **عيسى اسماعيل،** مقالة حول دراسة الفعالية الجبائية للنظام الجبائي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول وتداعيات جائحة كورونا (الفترة 2016 - 2021). تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس الفعالية الجبائية للنظام

الجبايي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول وتداعيات جائحة كورونا وذلك باستعمال الأساليب الكمية المستخدمة في هذا المجال وعلى رأسها معدل تنفيذ الإيرادات الجبائية الذي يقوم على مقارنة الحصيلة الضريبية الفعلية مع الحصيلة الضريبية المقدرة، وقد تحددت فترة الدراسة بست سنوات بدءاً من سنة 2016 وإلى غاية سنة 2021، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن النظام الجبايي الجزائري لم يصل بَعْد إلى الفعالية الجبائية المطلوبة، فَهَيْكَلُهَا الجبايي مازالت تهيمن عليه الجباية البترولية، كما أنها لم تتمكن من رفع الحصيلة الجبائية بالشكل الذي يُمكن من تغطية النفقات العامة للميزانية.

- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة حيث تهدف إلى دراسة أثر النظام الضريبي على التنمية الاقتصادية كون هذه الدراسة تميزت بدراسة قياسية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS. كذلك تم استخدام مؤشرات التنمية الاقتصادية في بعدها الأول الاقتصادي، والثاني اجتماعي، والثالث اقتصادي اجتماعي.

### 9- صعوبات البحث:

تكمّن أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال انجاز هذا البحث فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات والاحصائيات الحديثة.

### 10- هيكل البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة وذلك على النحو التالي:  
تم التطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري من مفاهيم عامة حول النظام الضريبي والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما، بحيث تناولنا في هذا الفصل كل ما يخص الجانب النظري لمتغيري الدراسة من تعاريف ومؤشرات وأنواع وغيرها، كما تطرقنا إلى النظام الضريبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما.  
أما الفصل الثاني أخذ الجانب الدراسة القياسية، حيث تم التطرق فيه إلى دور النظام الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، من خلال استعراض كل من النظام الضريبي والتنمية الاقتصادية في الجزائر إلى غاية سنة 2021.

## الفصل الأول:

الإطار النظري للنظام الضريبي والتنمية الإقتصادية

## تمهيد

يعتبر النظام الضريبي من أهم المصادر المالية الأساسية لتمويل خزينة الدولة، وذلك لما تطلبه عملية التنمية الاقتصادية من أموال ضخمة، لأن المشكلة الرئيسية للبلدان السائرة في طريق النمو، تتمثل في تكوين الجهاز الإنتاجي اللازم لتشغيل الموارد المتاحة، وهو أساس عملية التنمية.

ومن هذا المنطق أصبحت التنمية الاقتصادية هي القضية الرئيسية للدول النامية، ويمكن جوهراً في تنويع الهياكل والتطلعات الاقتصادية والتطور المستمر للمحتوى العلمي والتكنولوجي، حسب ما تقرضه مستحدثات العصر، وتطبيق استراتيجيات محكمة، والتوسيع في الاستثمار، ولتحقيق التنمية الاقتصادية تستخدم الدول السياسة الضريبية، لتحقيق أهداف المجتمع عامة.

## المبحث الأول: ماهية النظام الضريبي

ان الدور الذي يلعبه النظام الضريبي في السياسة المالية والاقتصادية لأي دولة تجعل هذا الامر محل اهتمام للدراسة، سواء تعلق الأمر بالقطاع العمومي أو قطاع الاعمال.

### المطلب الأول: تعريف النظام الضريبي ومكوناته بالإضافة المحددات والمقومات

سوف نتطرق في هذا المطلب الى تعريف النظام الضريبي وذكر أهم مكوناته بالإضافة الى أهميته وأهدافه ومحدداته.

#### أولاً: تعريف النظام الضريبي

هو مجموعة من العناصر الأيديولوجية والاقتصادية والفنية التي تتفاعل مع بعضها البعض للوصول الى كيان ضريبي معين، وكذلك هو مجموعة محددة من الصور الفنية للضرائب، تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكل ضريبيا متكامل يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية هذا من ناحية المفهوم الواسع.

أما المفهوم الضيق للنظام الضريبي هو مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من استقطاع الضريبي في مراحلها المتتالية من التشريع الى الربط الى تحسين، وهو ما يعرف بالتنظيم الفني للضريبة حيث تقوم الدولة بالاختيار بين أنواع الضرائب الموجودة واختيار الأفضل ضمن الهيكل الضريبي لتأتي مرحلة ربط هذه الضرائب، وفي الاخير اختيار الطرق المناسبة لتحصيل جملة الضرائب المفروضة.

إن النظام الضريبي هو مجموعة من الفرائض المالية التي تقتطعها الدولة من المكلفين في زمن معين، ويتألف النظام الضريبي من مختلف أنواع الضرائب، المباشرة وغير المباشرة بحيث تتم بعضها البعض، وكل نظام له سماته الخاصة، وهو في الوقت نفسه أداة فعالة بيد الدولة لتحقيق الأهداف التي تصغو اليها.

ومن هذا المنطلق نقول ان النظام الضريبي يرتكز على مجموعه الوسائل الضرورية لتحقيق اهدافه والتي تتدرج ضمن عنصرين أحدهما فني والاخر تنظيمي، اذ يتكون النظام الضريبي من الناحية الفنية من مجموعه الضرائب المختلفة المطبقة في وقت معين ومكان اما العنصر التنظيمي فله اهمية بالغه حيث توجد الضريبة ضمن مزيج الضريبي متشعب مما يقتضي وجود تنظيم اداري يتكفل بمهمه الاقرار والربط والتحصيل.

#### ثانياً: مكونات النظام الضريبي

يعتبر الهيكل الضريبي من الأهمية النسبية المعطاة لكل نوع من أنواع الضرائب<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص 140.

## الفصل الأول الإطار النظري للنظام الضريبي والتنمية الاقتصادية

كذلك يمكن القول على أنه بناء مكون من عدة صور فنية للضريبة ذات أوزان نسبية متقاربة أو متباعدة<sup>1</sup>.

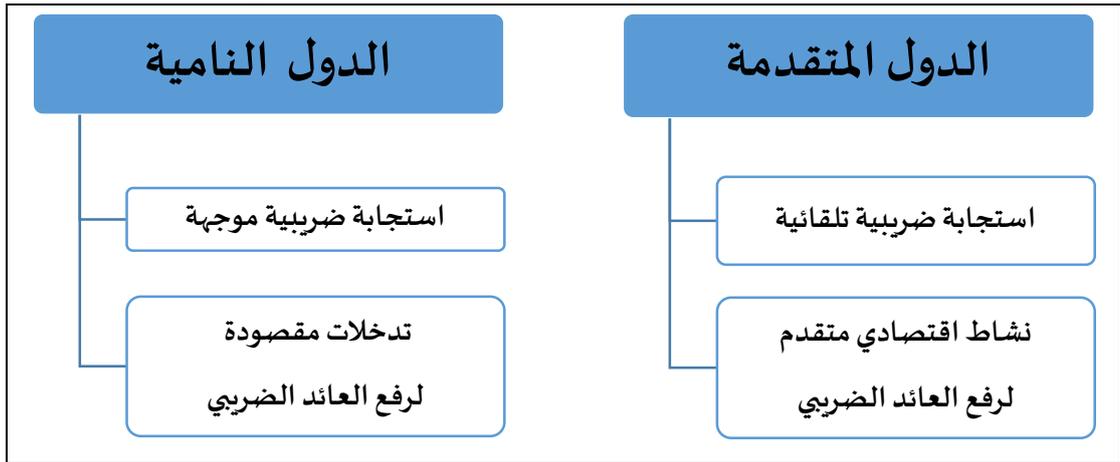
كما يعرف أيضا على انه مجموعة من القواعد والنظم التشريعية، التي تحكم عمل النظام الضريبي، حيث يتأثر النظام الضريبي بدرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والمقدرة التكليفية العامة<sup>2</sup>.

وهناك أربعة عناصر رئيسية يركز عليها النظام الضريبي نذكرها فيما يلي<sup>3</sup>:

**1. التشريع الضريبي:** يعتبر القوانين والتشريعات من بين الصلاحيات السيادية للدولة، ومع التطور الحاصل عبر الزمن أدى الى ظهور قوانين وتشريعات متخصصة ومن بين هذه القوانين، القانون الضريبي الذي يحتوي على القواعد القانونية المطبقة على المكلف بالضريبة، سواء تعلق الامر بتحديد الوعاء الضريبي أو تصفية الضرائب وتحصيلها، ويعد قانون الضرائب فرع من فروع القانون العام الذي ينظم العلاقات بين الهيآت العمومية وبين مختلف الأشخاص أو بين مصلحة الضرائب ومموليها، وكذا يحدد هذا التشريع مبدأ سيادة الدولة على اقليمها<sup>4</sup>.

**2. الهيكل الضريبي:** سيجرم حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): الهيكل الضريبي



المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشاني، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص 100.

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية-مدخل تحليلي مقارن، مكتبة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص 13.

<sup>2</sup> نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشاني، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 95.

<sup>3</sup> حسيبة عليوات، السياسة الضريبية في الجزائر في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، قسم العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة البويرة، 2019-2020، ص 21.

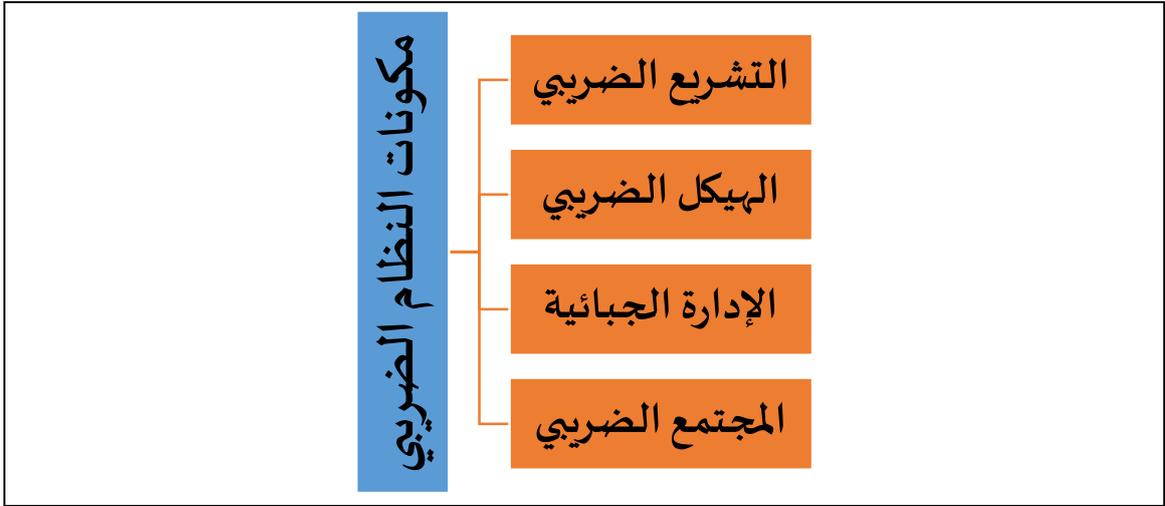
<sup>4</sup> سوزي عدل ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وأثرها على اقتصاديات الدولة النامية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 41.

## الفصل الأول الإطار النظري للنظام الضريبي والتنمية الاقتصادية

3. الإدارة الجبائية: تتمثل في وزارة المالية، مديريات الضرائب ومختلف المصالح المستحدثة للغرض الضريبي التي مهامها تطبيق التشريع الضريبي بكامل أحكامه ونصوصه من أجل عملية التحصيل بأنواعها المختلفة، وفق القوانين الضريبية، وهي جهة مكلفة بمتابعة الممولين ومراقبة تصرفاتهم اتجاه إدارة الضرائب، وقد يختلف التنظيم الضريبي من دولة الى أخرى نتيجة إدخال الإصلاحات والتغيرات على هيكل الإدارة<sup>1</sup>.

4. المجتمع الضريبي: وهو مجموعة من المكلفين بأداء الضريبة سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين يلتزمون بأدائها الى الدولة متى توافرت لديهم شروط الاخضاع الضريبي. ونلخص ما سبق ذكره في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01-02): مكونات النظام الضريبي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

### ثالثا: أهداف النظام الضريبي

إن النظام الضريبي لم يعد ذلك المنبع الذي تقتضي منه الدولة حاجياتها من الأموال فحسب وإنما تعدى ذلك الدور الكلاسيكي وأضيف إليه عدة أدوار أخرى، نلمس أهميتها في عدة مجالات. منها اجتماعية واقتصادية وسياسية<sup>2</sup>:

1. الأهداف المالية: تتمثل في الحصول على رأس المال لتغطية الأعباء العامة.

2. الأهداف الاقتصادية: ويقصد بها ترشيد الموارد الاقتصادية وذلك لتحقيق<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> قاشي لوسيف، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014-2015، ص 28.

<sup>2</sup> حسيبة عليوات، مرجع سابق، ص 24.

<sup>3</sup> سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص 130.

## الفصل الأول الإطار النظري للنظام الضريبي والتنمية الاقتصادية

✓ النمو الاقتصادي: الزيادة في القيمة الاقتصادية لدولة ما أو منطقة خلال فترة زمنية معينة، كتشجيع الاستثمار وتحفيز الابتكار والبحث والتطوير، وكذلك تحسين التوزيع العادل للثروة.

✓ الاستقرار الاقتصادي: تحقيق الإستقرار عبر الدورة الإقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب أثناء فترة الإنكماش لزيادة الإنفاق، وزيادتها في فترة التضخم من أجل إمتصاص القوة الشرائية.

✓ تصحيح إخفاقات السوق: تستخدم لتشجيع نشاط إقتصادي معين بمنحه فترة إعفاء محدودة وإعفاء المواد الأولية اللازمة لهذا النشاط باعتباره نشاطا حيويا يحقق التنمية الإقتصادية<sup>1</sup>.

3. الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع وذلك بإعادة توزيع الدخل والثروات على الطبقات العامة، حيث أن الدور الاجتماعي نادى به كل من "جان جوك روسو" في كتابه "العقد الاجتماعي"، كما ان المفكر الاشتراكي "كارل ماركس" أشار الى أهمية استعمال الضرائب لإعادة توزيع الدخل القومي بشكل عادل.

4. الأهداف السياسية: فيمكن تحديدها على مستويين داخلي وخارجي، فعلى المستوى الداخلي تعتبر الضريبة في ايدي القوى الاجتماعية المسيطرة سياسيا في مواجهة الطبقات الاجتماعية، اما على المستوى الخارجي فهي أداة من أدوات السياسة الخارجية عن طريق فرض ضرائب ورسوم جمركية على منتجات بعض الدول وتخفيفها على منتجات أخرى.

### رابعا: أهمية النظام الضريبي

تتضح أهمية الضريبة أو الجباية من إستعراض تأثيرها على كل من<sup>2</sup>:

- 1-المستوى الوحدوي للممول الذي قد يبدي إهتمامه بمركزه المالي قبل وبعد الضريبة.
- 2-المستوى الدولي الذي قد يهتم أفراداه بمقارنة الأعباء أو المزايا الضريبية الدولية كمحدد لحركات الإستثمار بين الدول.
- 3-المستوى التجميعي القومي الذي قد يغرم أو يغتنم بسبب الضريبة.
- 4-المستوى الدولي الذي قد يهتم بمعالجة التشوهات التي قد تحدثها الضريبة في تخصيص الموارد.

### خامسا: محددات النظام الضريبي

يهدف النظام الضريبي الى المساهمة في تحقيق جميع اهداف المجتمع وذلك من خلال اشباع الحاجات العامة وتحقيق التنمية والعدالة والاستقرار، ولكي يتم تصميم نظام ضريبي فعال فلا بد أن الاخذ بعين الاعتبار

<sup>1</sup> حميد بوزيرة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 12.

<sup>2</sup> عبد العزيز علي السوداني، البناء الضريبي، دار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية بدون سنة النشر ص:08.

## الفصل الأول الإطار النظري للنظام الضريبي والتنمية الاقتصادية

المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يجب أن ينمو ويتطور النظام الضريبي مواكبا ما يلحق هذه المحددات من تطور، ومن هنا نجد أن هناك فروق في النظم الضريبية بين الدول<sup>1</sup>، ومن هذا المنطلق سوف نتناول العوامل التالية:

**1. العلاقة بين النظام الضريبي والنظام الاقتصادي:** يمكن التمييز بين النظام الاقتصادي الاشتراكي والنظام الاقتصادي الحر الرأسمالي باختلاف الخصائص<sup>2</sup>:

**1.1 فبالنسبة للنظام الاشتراكي:** فهو يقوم على مجموعة من الخصائص التي يتميز بها عن غيره ونذكر منها:

- ✓ زيادة الوضع النسبي للقطاع العام بالمقارنة مع القطاع الخاص؛
- ✓ اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي وسيلة للقيام بالأنشطة الاقتصادية بهدف تحقيق أهداف المجتمع؛
- ✓ توجيه الموارد بين القطاعات والأنشطة المختلفة وفقا للأولويات الخطة التي يقوم بتحديدتها جهاز التخطيط دون الاخذ بعين الاعتبار تفضيلات المستهلكين؛

ومن هذا المنطلق نستنتج أن النظام الاشتراكي ينعكس على النظام الضريبي بمعنى انه يقتصر هذا الأخير على تحقيق اهداف المجتمع، وذلك من خلال استخدام الضريبة كأداة لتعديل الأسعار لبعض السلع والخدمات أو لتحقيق التوازن بين مجموع دخول الافراد وقيمة السلع الاستهلاكية.

**2.1 أما النظام الرأسمالي:** ففي هذا النظام نجد ان القطاع الخاص هو الذي يقوم بمعظم الأنشطة الاقتصادية الهادفة الى الربح، كما أن الدافع الفردي هو المحرك للنشاط الاقتصادي، ولكي تقوم الدولة بما اوكل اليها من مهام فيتعين عليها الحصول على ما يلزم من موارد اقتصادية حتى تشبع حاجات المجتمع العامة، ولتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

**2. العلاقة بين النظام الضريبي والنظام السياسي:** يؤثر النظام السياسي على النظام الضريبي في أي بلد من حيث مكونات النظام، ومن حيث الأهمية النسبية لهذه المكونات، كما يؤثر أيضا على الأهداف التي يسعى النظام الضريبي الى تحقيقها، وبالتالي يختلف النظام الضريبي من بلد الى آخر باختلاف الظروف السياسية السائدة التي يمر بها البلاد وتكون على النحو التالي<sup>3</sup>:

- ففي البلدان التي يتخذ النظام السياسي فيها شكل الحزب الواحد فيتم صياغة النظام الضريبي بتحقيق الأهداف الخاصة للنظام الحاكم وذلك بمنح العديد من الإعفاءات والمزايا الضريبية للطبقة الحاكمة على

<sup>1</sup> ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 22.

<sup>2</sup> سعيد عبدالعزيز عثمان، مرجع سابق، ص 13.

<sup>3</sup> حسين محمود عبد الله، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية وفعالية النظام الضريبي، أطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص 35-36.

حساب بقية طبقات المجتمع، بحيث يتم نقل العبء الضريبي من كبار الملاك الى صغارهم، دون ان تستخدم الضرائب لتحقيق مصلحة المجتمع.

- اما في البلدان ذات النظام السياسي الديمقراطي الذي تتعدد فيه الأحزاب وتزداد مشاركة افراد الشعب في اتخاذ القرارات وظهور الضغوط السياسية من قبل النقابات العمالية والأحزاب السياسية، فيتم صياغة النظام الضريبي بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل، كما ان النظام الضريبي لدولة مستقلة يختلف عن النظام الضريبي لدولة مستعمرة، حيث أن نفوذ المستعمر يحول بين النظام الضريبي وبين المساس بمصالحه في الدولة.

**3. العلاقة بين النظام الضريبي ومستوى التقدم الاقتصادي:** تختلف البلدان من حيث مستوى التقدم الاقتصادي بين بلدان متطورة وأخرى نامية، وبالتالي يختلف النظام الضريبي داخل كل دولة وخلال كل فترة زمنية وهكذا تطور النظام الضريبي يكون مؤكد مع تطور المجتمع خلال مراحل التنمية الاقتصادية على النحو التالي:

### 1.3 النظام الضريبي في البلدان النامية: يمكن تحديد النظام الضريبي في البلدان النامية كالآتي<sup>1</sup>:

✓ ضعف الحصيلة الضريبية وذلك بسبب انخفاض دخل الفرد

✓ عدم وجود توازن في النظم الضريبية.

✓ عدم الانسجام في التشريع الضريبي على الدول النامية إقامة تشريعها الخاص بها والذي يتلاءم مع نظامها الاقتصادي والاجتماعي

✓ العجز في الإدارة الضريبية يعود ذلك الى أن الدول النامية تقتقر الى التامين الكوادر والإمكانات الضريبية المتطورة وهذا ينعكس عليها سلبا في تحصيل الضريبة الإجمالية للدولة

**2.3 النظام الضريبي في البلدان المتطورة:** عكس النظام الضريبي في الدول النامية يتميز هذا النظام بارتفاع دخول الأفراد وتطور الجهاز الإنتاجي وسيادة الملكية الخاصة حيث باتت تستخدم الضرائب كأداة فعالة في تنفيذ السياسات المالية والاجتماعية، من خلال التدخل في آليات السوق والتأثير على الأسعار وتوزيع النشاطات الاقتصادية، ويمكن تحديد النظام الضريبي في البلدان المتطورة على النحو التالي:

✓ ارتفاع نسبة الاستقطاب الضريبي والذي يعود الى ارتفاع دخول الأفراد

✓ عدم توازن النظم الضريبية المطبقة

✓ الادارة الضريبية في الدول المتطورة غالبا ما تكون مكونة ومهيئة لمواجهة متطلبات مجتمع متطور، من حيث تأمين الكوادر المدربة والإمكانات الضريبية المتطورة

<sup>1</sup> حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 37.

✓ تعطي جميع اجهزه الدولة دفعا لإقامة نظام ضريبي متطور من حيث التنسيق الجيد والسريع بين الأجهزة والإدارة الضريبية مما يحقق نجاح النظام الضريبي وتحصيل أفضل الإيرادات المالية.

4. العلاقة بين النظام الضريبي والهيكل الاقتصادي: إن الهيكل الاقتصادي لأي دولة له أثر كبير على نظامها الضريبي وبالتالي يكون هذا التأثير على النحو الآتي<sup>1</sup>:

#### 1.4 النظام الضريبي في المجتمعات الزراعية:

- المجتمعات الزراعية المتخلفة: في هذه الحالة تعتمد المجتمعات على الإشباع الذاتي والمبادلات العينية دون الاهتمام بمسك الدفاتر المنتظمة او اعداد حسابات مما يصعب على الدولة فرض ضرائب الدخل على هذه الأرباح بمعنى عدم قدرة الإدارة الضريبية من تقدير أرباح الاستغلال الزراعي.

- المجتمعات الزراعية المتقدمة: اتخذ النشاط الزراعي في المجتمعات المتقدمة طابع الصناعة الزراعية وتخفض عمليات الاستهلاك الذاتي، ودخل العمالة المأجورة محل العمالة الذاتية، ويصبح استخدام الضرائب الشخصية على أرباح الاستغلال الزراعي ممكنا، كما يمكن فرض ضرائب على دخول العمال مع استمرار أهمية الضرائب الجمركية على قطاع التجارة الخارجية.

2.4 النظام الضريبي في المجتمعات الصناعية: والتجارية يساهم القطاع الصناعي والتجاري في القسم الأكبر في الانتاج القومي للمجتمعات الصناعية والتجارية، وتتوافر كل الإمكانيات لفرض ضرائب الدخل، وانتشار الشركات الخاصة وشركات المساهمة التي تتوفر لديها دفاتر محاسبية منتظمة مما يسهل عليها فرض ضريبة الارباح الصناعية والتجارية وضريبة إيرادات رؤوس الأموال المتداولة.

3.4 النظام الضريبي في المجتمعات الخدمية: حيث يتميز هيكلها الاقتصادي بمساهمة قطاع الخدمات بنسبة عالية من الناتج القومي بينما تحتل القطاعات الاخرى الصناعية والزراعية مكانا متأخرا وهذا ما يجعل النظام الضريبي يعتمد على كل من الضرائب الدخل والضرائب الجمركية على الواردات السلعية كما يمكن فرض الضرائب على العقارات المبنية وعلى أماكن التسلية ودور الملاهي التي تشكل جزءا أساسيا من الحصيلة الضريبية.

4.4 النظام الضريبي في المجتمعات التعدينية: يتميز النظام الضريبي لهذه المجتمعات بارتفاع الأهمية النسبية للضرائب على منتجات قطاع التعدين والتي تشكل معظم إيراداتها حيث ان فرض الضرائب على منتجاتها قد يؤدي الى اكتفاء حاجة الدولة من إيرادات الضرائب وتمتتع عن فرض ضرائب أخرى.

5. العلاقة بين النظام الضريبي والعوامل الاجتماعية: إن العوامل الاجتماعية لأي دولة لها أثر كبير على نظامها الضريبي وبالتالي يكون هذا التأثير على النحو الآتي:

<sup>1</sup> حسين عبد الله، مرجع سابق، ص ص 39-40.

**1.5 الفلسفة الاجتماعية:** ان الفلسفة الاجتماعية ترفع التفاوت القائم في توزيع الدخل، وبهدف تحقيق التصاعد الضريبي تقوم بتضييق الهوة بين طبقات المجتمع باستخدام الضرائب المباشرة.

**2.5 درجة النمو السكاني:** إن الدول التي تشكو من قلة الكثافة السكانية تقوم بمنح إعفاءات مالية للأسر كلما زاد عدد أفرادها مما يفرض على الدولة التركيز على الضرائب غير المباشرة وبالعكس الدول التي تشكو ارتفاع عدد سكانها تعتمد على الضرائب الشخصية بشكل كبير.

**3.5 القيم الأخلاقية:** للقيم الأخلاقية دور مهم في تركيبة الهيكل الضريبي في الدولة التي تسمح بتعاطي الخمر والملاهي والقمار وتسمح بالربا تكون حصيلتها الضريبية مرتفعة أما الدول التي لا تسمح بذلك فتكون حصيلتها محدودة جدا.

**4.5 النظام الإرث المتبع:** إذا كان الإرث لشخص واحد فإن ضريبة التركات تكون عالية بالعكس إذا كان الإرث لأشخاص متعددة فتكون الضريبة على التركة قليلة كما هو الحال في البلاد الإسلامية.

**5.5 دور المرأة في المجتمع:** تقل درجات التصاعد في الضريبة في الأسر ذوي الدخل الواحد والتي تتفرغ فيها المرأة لتربية أطفالها ويكون الزوج هو الدخل الوحيد للأسرة بعكس الأسرة التي تكون فيها المرأة الى جانب الرجل في الدخل تزداد هنا درجات التصاعد في الضريبة.

### **المطلب الثاني: مفهوم فعالية النظام الضريبي**

تشكل فعالية النظام الضريبي إحدى الاهتمامات الرئيسية لدى صانعي القرار في السياسة الاقتصادية، حيث بقدر ما يكون النظام الضريبي فعالا بقدر ما تكون الانعكاسات الإيجابية في الاقتصاد الوطني، الى جانب ذلك ان فعالية النظام الضريبي هي إحدى المحددات الأساسية لمعرفة مدى قدرته على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ولي تحقيق تلك الفعالية يجب توفر عدة شروط واعتبارات ترتبط بالجوانب التالية:

الجانب التنظيمي والفني والمادي والبشري والإداري، إلا أن النظام الضريبي يواجه عدة عقبات تحد من فعالية النظام الضريبي ويؤثر سلبا على دور وأهمية الضريبة في المجتمع، لذلك يجب معالجة الضعف التي ينطوي عليها النظام الضريبي من خلال الإصلاح الضريبي قصد محو النقائص والتناقضات<sup>1</sup>.

### **أولا: تعريف الفعالية**

ومن خلال هذا نقول ان فعالية النظام الضريبي من أكثر الاهتمامات لدى صانع القرارات في السياسة الاقتصادية حيث بقدر ما يكون النظام الضريبي فعالا بقدر ما تكون الانعكاسات ايجابية على الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، 2013-2014،

ومن مبادئ فعالية النظام الضريبي نذكر:

- ✓ العدالة
- ✓ الشفافية
- ✓ اليقين
- ✓ البساطة
- ✓ زيادة إيرادات الحكومة
- ✓ الاقتصاد في التكاليف
- ✓ الملائمة
- ✓ الحياد
- ✓ الكفاءة الاقتصادية
- ✓ تخفيض الفجوة الضريبية.

#### ثانياً: مقومات فعالية النظام الضريبي

تكتسي دراسة الفعالية الضريبية أهمية كبيرة في جميع الدول متقدمة كانت أو نامية، ونقصد بفعالية النظام الضريبي مدى قدرته على تحقيق أهدافه بشكل متوازن، حيث أن تلك الأهداف قد تتعارض فيما بينها فالهدف المالي للضريبة قد يتعارض مثلاً مع الهدف الاقتصادي نتيجة دعم الدولة لبعض القطاعات من خلال إعفائها كلياً أو جزئياً من الضريبة<sup>1</sup>. كما تتحكم في فعالية هذا النظام مجموعة من المقاييس والإعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد وتطبيق أي نظام ضريبي، وتتمحور هذه الإعتبارات في توفر إدارة ضريبية كفاء تسهر على تطبيق النظام الضريبي إلى جانب الإعتماد على التحريض الضريبي الفعال الذي يدعم فعالية النظام بالإضافة إلى تكييف النظام الضريبي مع الواقع المعاش.

**1. الإدارة التشريعية:** ولها الحق في إصدار الأنظمة والقرارات التي تحدد الخاضعين للضرائب وعاء الضريبة، وسعرها وطرق تحصيلها بما في ذلك إجراءات تقديم الإقرارات وفحصها وتقديرها بناء على ذلك الفحص.

وكذلك إجراء التقدير في حال عدم وجود دفاتر مقبولة من قبل الإدارة الضريبية ومعد الإقرارات الضريبية، وبشكل عام فإن القوانين التي تصدرها هذه الإدارة تغطي جميع الإجراءات النظامية والفنية المتعلقة بالضرائب.

**2. الإدارة التنفيذية:** وهي التي تتولى تطبيق الأنظمة الصادرة من الإدارة التشريعية وتصدر التعليمات واللوائح التفسيرية في حال عدم وضوح الأنظمة والقرارات الضريبية على هيئة تعاليم ومنشورات واصدارات يمكن تطبيقها

<sup>1</sup>ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتدقيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص76.

## الفصل الأول الإطار النظري للنظام الضريبي والتنمية الاقتصادية

عملياً. حيث ينقسم الجهاز التنفيذي الى العوامل الجغرافية والهيكل الضريبي حسب المناطق الجغرافية مما قد يمنح بعض صور التهرب الضريبي.

**3. الكفاءة الإدارية الضريبية:** ان توافر الكفاءات والخبرات يفتح المجال أمام الإدارة التنفيذية من إتمام أعمالها بالشكل المطلوب ولتحقيق ذلك لابد من وجود:

✓ التأهيل العلمي الكافي

✓ وجود رقابة داخلية

✓ توافر نظام معلومات كفاء

✓ توافر الأمانة في العاملين

✓ اعطاء موظفي هذه الإدارة مزايا

**4. الهيئة القضائية:** وهي التي تتولى الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين المكلفين بالضريبة والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بتنفيذ الضرائب الواجبة الدفع على المكلفين.

**5. تكيف النظام الضريبي مع الواقع المعاش:** يعتبر النظام الضريبي إنعكاساً للواقع، كما أنه يتأثر بمقتضيات الظروف المحيطة، لذلك يقتضي تصميم النظام الضريبي الفعال مع مختلف المحددات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وأن يواكب مختلف التغيرات التي تطرأ عليها وفي هذا المجال يجب على القرار الضريبي أن يسعى إلى ما يلي<sup>1</sup>:

✓ ضبط معدلات النمو المحلي من خلال تحريض الإستثمارات المنتجة.

✓ تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال توازن ميزانية الدولة، إستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات.

✓ القضاء على الإختلافات الجهوية بإستعمال الضريبة القطاعية.

✓ الترقية الإجتماعية ورفاهية الأفراد بحيث تسمح الضريبة بتحقيق عدم المساواة في توزيع الدخل.

### ثالثاً. معوقات النظام الضريبي

توجد عدة عوامل تعيق فعالية النظام الضريبي وتحد من تحقيق أهدافه، مما ينعكس سلباً على دور أهمية الضريبة في المجتمع، لذلك يجب معالجتها وتجنبها قدر الإمكان، وتتمحور هذه العوامل في الإزدواج الضريبي وكذا التهرب الضريبي بإضافة إلى الفساد الإقتصادي والضغط الضريبي.

<sup>1</sup> ناصر مراد، مرجع سابق، ص76.

1. الإزدواج الضريبي: إزدواج الضرائب أو تعددها هو فرض نفس الضريبة أكثر من مرة على الشخص ذاته وعن نفس المال في نفس المدة ذاتها. أو خضوع المكلف الواحد لأكثر من قاعدة قانونية تطالبه بدفع الضريبة عن نفس الوعاء أو المادة الخاضعة للضريبة.

أما الإزدواج الضريبي الدولي هو الأصعب لأنه يتطلب تشاورا وتنسيقا بين دولتين أو أكثر من أجل القضاء على هذا المشكل أو الحد منه، عكس الإزدواج الضريبي الداخلي يتطلب مراجعة للنظام الضريبي للدولة الواحدة فقط<sup>1</sup>.

✓ -شروط الإزدواج الضريبي: يتحقق الإزدواج الضريبي بتوافر الشروط الآتية مجتمعة<sup>2</sup>.

➤ أن يكون الممول واحدا.

➤ أن يكون المال الخاضع للضريبة واحدا.

➤ أن تكون الضريبتان أو الضرائب من نوع واحد أو متشابهة على الأقل.

➤ أن تكون المدة التي تدفع عنها الضرائب واحدة.

✓ -أنواع الإزدواج الضريبي:

قد يكون الإزدواج الضريبي داخليا أو دوليا، وقد يكون مقصود أو غير المقصود<sup>3</sup>.

✓ -الإزدواج الداخلي والإزدواج الدولي

يكون الإزدواج داخليا إذا تم فرض الضرائب التي يتحقق معها الإزدواج من الحكومة المركزية وإحدى الولايات مثلا، وذلك في الدول الاتحادية كولايات المتحدة الأمريكية أو حينما تفرض الحكومة المركزية إحدى الضرائب ثم تقوم إحدى السلطات المحلية بفرض تقسيم الضريبة في الدول الموحدة البسيطة أو قد تفرض السلطة المركزية ضريبتين أو أكثر على نفس المادة الخاضعة للضريبة وعلى نفس الشخص.

أما الإزدواج الدولي فيتحقق عندما تقوم دولتان أو أكثر بفرض نفس الضريبة أو الضرائب متشابهة على نفس الوعاء ونفس الشخص. ومثال ذلك في حالة ضريبة الشركات، إذا ما كان المورث تابعا لدولة ما والورثة تابعين لدولة أخرى والشركة قائمة في دولة ثالثة وتقوم هذه الدول الثلاث بفرض ضريبة الشركات على الشركة كلها أو على حصة كل وارث منها.

➤ الإزدواج المقصود: هو الذي يعمد المشرع إلى إحداثه.

➤ والإزدواج الغير المقصود: فهو هذا الذي يحدث دون أن تتجه نية المشرع إلى إحداثه.

<sup>1</sup> رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1990، ص ص 141-142.

<sup>2</sup> عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، منشئة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة النشر، ص 281.

<sup>3</sup> حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000، ص ص 55-56.

وغالبا ما يكون الإزدواج الداخلي مقصودا وقد يقصد المشرع تحقيق أهداف معينة من جراء الإزدواج فقد يقصد المشرع زيادة الحصيلة الضريبية لتغطية عجز مالي أو رغبة الدولة في عدم مواجهة الجمهور بسعر الضريبة المرتفع.

أما الإزدواج غير المقصود فقد يكون سببه إختلاف الأسس التي تقوم عليها النظم الضريبية في الدول المختلفة، ويكون الإزدواج الدولي الغير المقصود كما هو في الحالة السابقة وقد يكون الإزدواج الدولي مقصودا وذلك لتحقيق أغراض إقتصادية معينة وذلك كما لو فرضت الدولة ضريبة على إيراد القيم المنقولة التي يملكها مواطنو الدولة في الخارج في الوقت الذي تفرض فيه الدولة مصدرة هذه القيم الضريبة نفسها.

**2 - التهرب الضريبي:** يعتبر التهرب الضريبي عائقا كبيرا أما تحقيق أهداف النظام الضريبي، بحيث يؤثر بشكل مباشر على إيرادات الدولة، وهو التخلص بإحدى الوسائل المختلفة من الإلتزام بدفعها. وهو ينقسم إلى تهرب مشروع وآخر غير مشروع:<sup>1</sup>

✓ **التهرب المشروع (تجنب دفع الضريبة):** يراد به ما يعتمد إليه الأفراد أحيانا من الإفادة مما في قانون الضريبة من ثغرات ينفذون منها للتخلص من الإلتزام بدفع الضريبة. ومن أمثلة ذلك أن يمتنع المكلف عن تقديم إقرار يدخله طبقا للقانون أو يقدم إقرارا غير صحيح يتضمن بيانات خاطئة لتقدر الضريبة على أساسه.

✓ **التهرب الغير مشروع (الغش الضريبي):** هو الذي يتضمن مخالفة قوانين الضرائب، فتتدرج بذلك تحته كل طرق الغش المالي وما تنطوي عليه هذه الطرق من الإلتجاء إلى طرق إحتيالية للتخلص من أداء الضريبة. وقد يقع التهرب الغير المشروع عند تحديد وعاء الضريبة وربطها أو عند تحصيلها. ومن أمثلة ذلك التهرب عند تحصيل الضريبة فيكون بإخفاء الشخص أمواله بحيث يتعذر على مصلحة الضرائب أن تستوفي من تلك الأموال مبلغ الضريبة التي تم ربطها على الممول.

**3- الفساد الإقتصادي:** تعاني مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية من وجود نشاطات خفية وغير شرعية والتي لا تخضع لأي نوع من الضرائب. و تعكس هذه النشاطات المرتبطة بمظاهر الفساد وانحراف الآليات الإقتصادية والتي نرجعها للأسباب التالية:

✓ الإستهتار بهيئة الدولة.

✓ تقادم ظواهر اللاتكافؤ الإقتصادي.

<sup>1</sup> عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، مرجع سابق، ص: 273.

وترتبط ظاهرة الفساد بالبعد الأخلاقي المنحرف وتشكل إحدى العقبات الكبيرة التي تعرقل فعالية النظام الضريبي، إذ تشجع التهرب الضريبي وتفسد الحوافز الضريبية وتعمل على توزيع حصيلة الضريبة لصالح غير المستحقين لها<sup>1</sup>.

**4- الضغط الضريبي (الضغط الجبائي):** هو نسبة الاقتطاعات الجبائية في شكل ضرائب ورسوم على المداخل المحققة من طرف المكلفين بالضريبة أو من طرف الدولة، وهو إحدى المؤشرات المستخدمة لتقييم الأنظمة الضريبية مقارنة بالنتائج المحلي الخام، ويقصد بالضغط الضريبي أيضا ذلك التأثير الذي يحدثه فرض الضرائب المختلفة وهو العبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي المفرط على الاقتصاد الوطني.

---

<sup>1</sup>- ناصر مراد، مرجع سابق ص 149.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

أضحى موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من المواضيع المهمة على المستويين العام والخاص، وأصبح يأخذ مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ونيل معظم الدول النامية استقلالها، حيث أصبحت تسعى الى التخلص من تبعيتها للدول المتقدمة، وذلك بهدف البحث عن الوسائل والأساليب التي يتعين عليها اتباعها لتحسين أوضاع سكانها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية لاختلاف الاقتصاديين، وذلك للاهتمام الكبير للجيل المعاصر من الاقتصاديين، سواء كانوا من الدول المتقدمة أو النامية، من اجل إعطاء تعريف أكثر وضوحا سوف نتطرق الى:

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

للحديث عن التنمية الاقتصادية لابد من التطرق الى تعريف التنمية ثم ابراز ما مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها وأهميتها ومعوقاتا.

- تعرف التنمية: لغة: هي الزيادة والنماء، الكثرة والوفرة والمضاعفة.

وإصطلاحا اختلفت مفاهيم التنمية من شخص لآخر تبعا للمضمون الذي تركز عليه، من هذا المنطلق نعرفها بأنها عبارة عن تغيير الإداري الذي يحدث في المجتمع سواء اجتماعيا اقتصاديا سياسيا بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الى الوضع الذي ينبغي ان يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين احوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تشغل في مكانها الصحيح.

وهي "تنمية طاقات الانسان الى أقصى حد مستطاع، أو أنها اشباع الرغبات والحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالإنسان الى مستوى معين من المعيشة"<sup>1</sup>.

وتعرف التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تظهر على الناتج القومي في فتره زمنية معينه مع ضرورة تغير توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة<sup>2</sup>.

هي العملية التي تستخدمها الدولة غير مستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط دخل الفرد منه (مدحت العقاد)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الرحمان تمام أبو كريشة، علم الاجتماع والتنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 37.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز، عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 24.

<sup>3</sup> حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار الكرمل، عمان، الأردن، 1997، ص 50.

## الفصل الأول الإطار النظري للنظام الضريبي والتنمية الاقتصادية

وأيضاً هي تلك العملية التي يتم بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهالي والحكومة، لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها قصد الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن" (هيئة الأمم المتحدة للتنمية 1956)<sup>1</sup>.

وهي "عبارة عن تلك العملية التي تحدث من خلالها تغيير شامل متواصل يكون مصحوباً بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والمحرومة وتحسن في نوعية الحياة تغير هيكلية في الإنتاج"<sup>2</sup>.

وفي الأخير نقول أن التنمية الاقتصادية هي: " فعل يستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على ان تنمي المجتمع اقتصادياً بشكل خاص، تكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها او فشله، كما لها الحق في استعمال كل امكانياتها المادية، المالية وتشريعية من أجل تحقيق النجاح، فهي تعمل على إحداث التغيرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية اللازمة لذلك"<sup>3</sup>.

### ثانياً: أهداف التنمية الاقتصادية

ومن خلال ما سبق نميز للتنمية الاقتصادية عدة اهداف يمكن ذكرها في<sup>4</sup>:

- زيادة الدخل القومي: يعتبر من اهم الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.
- رفع مستوى المعيشة: أن الهدف من زيادة الدخل الوطني هو تحسين مستوى المعيشة.
- تقليل التفاوت في الدخل والثروات: ويقصد به تقليل التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع الواحد.
- تعديل التركيب الهيكلي الاقتصادي الوطني: يعد من الأهداف التنمية الاقتصادية التي تلعب دوراً في استقرار والقضاء على مشاكل عديدة.

### ثالثاً: أبعاد التنمية الاقتصادية

إن التحديات الجديدة التي فرضتها العولمة على التنمية الاقتصادية ولا سيما تكامل الاسواق السريعة، وحركة رؤوس الاموال والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمار حول العالم من أجل ضمان المستقبل هذا يؤدي الى ظهور أبعاد التنمية الاقتصادية. وهناك ثلاث أبعاد رئيسية للتنمية هي:

---

<sup>1</sup> العيسوي عبد الرحمان، الإسلام والتنمية البشرية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص 15.  
<sup>2</sup> عبد القادر كحمد عبد القادر، عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 17.  
<sup>3</sup> فتح الله سعد حسين، التنمية المستقلة- المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1995، ص 22.  
<sup>4</sup> أحمد فريد مصطفى، وسهير محمد السيد حسن، تطوير الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 269.

1. **البعد الاجتماعي:** ويقصد به ان جميع الشعوب في حاجة الى مستوى عالي من التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية، بالإضافة الى مراعاة حقوق الأجيال القادمة.
2. **البعد البيئي:** يقوم على إنجاز العديد من الأهداف البيئية كترشيد استخدام الموارد الطبيعية القابلة للتطور للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، بالإضافة الى الحد من انتشار التلوث نتيجة التصنيع
3. **البعد الاقتصادي:** ويقوم على العمل عن زيادة النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل مع تحفظ شديد في الطاقة التي تتسبب في تلوث البيئة وذلك عن طريق التوسع في استخدام التكنولوجيا ومن هنا نستطيع ان نقول ان هناك بعد آخر وهو:
4. **البعد التقني:** وهو العمل على تحويل المجتمع الى مجتمع معلوماتي من خلال نشر تكنولوجيا المعلومات حتى تصبح لا غنى عنها في أداء المهام اليومية.

#### رابعاً: معوقات التنمية: العقبات والعراقيل

- تختلف العوائق التي تعترض التنمية الاقتصادية من دولة الى اخرى ومن أبرز هذه المعوقات نذكر منها<sup>1</sup>:
1. **الكثافة السكانية:** تعتبر زيادة عدد السكان من أصعب المشكلات الخطيرة التي تهدد الكثير من الدول، حيث أن الدولة تتحمل الكثير من الاعباء لا تتيح لها الفرصة للتطور.
  2. **غياب الكوادر البشرية المدربة:** تعتمد التنمية الاقتصادية على العنصر البشري بشكل أساسي فغياب العمالة المدربة في شتى المجالات تؤدي الى فشل الخطة الاقتصادية ولذلك تعتبر المجتمعات بحاجة إلى الاهتمام بالعنصر البشري وهذا يتطلب الاهتمام بالتعليم
  3. **عدم توافر بنية تحتية مناسبة:** عدم توافر بنية تحتية مناسبة يؤثر على الاستثمار، ويعوق التنمية الاقتصادية
  4. **عدم توافر شبكة النقل والمواصلات:** تحتاج التنمية الاقتصادية إلى توافر شبكة نقل متطورة في انجاز جميع المهام
  5. **عدم التخطيط الجيد للحصول على أفضل النتائج:** لابد من تحديد الأهداف ووضع الخطط وسياسات محكمة وحسن استغلال الموارد المتاحة
  6. **عدم القدرة على حل المشكلات:** إن الاعتماد على الوسائل والحلول التقليدية يؤدي الى التعقيد وتعطيل خطط التنمية الاقتصادية ولذلك تحتاج التنمية الاقتصادية إلى حلول مبتكرة.

<sup>1</sup> فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1985، ص

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومقوماتها

سوف نستعرض في هذا المطلب الى كل من الاستراتيجيات التنمية الاقتصادية ومؤشراتها وكذلك معوقاتها

فيما يلي:

أولاً: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

من خلال وضع استراتيجيات معينة يمكن للمجتمعات أن تتحكم في تنميتها الاقتصادية، ومن هنا نستطيع

ان نقول ان الاستراتيجيات تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

1. الاستراتيجية النقدية: تستخدم هذه الاستراتيجية لتصحيح اي خلل في النظام وذلك بتعديل أسعار الفائدة على الديون والتحكم في عملة الدول النامية

2. الاستراتيجية المالية: وهي إعادة تخصيص الموارد الحكومية التأثير إيجابياً، على الاقتصاد النامي ويمكن التغيرات من هذا النوع أن تؤثر على الضرائب التي يدفعها الأفراد والشركات، ومن الأمثلة على هذا النوع من الاستراتيجيات هو التقليل من الإنفاق العسكري لتحرير ما يكفي من الموارد لتمويل النظام التعليمي وتعديل الضرائب لسد الفجوة الموجودة في فوارق الدخل.

3. الاستراتيجية التجارية: ويقصد بها تلك التغيرات في الطريقة التي يتعامل بها بلد مع بلدان أخرى، وتشمل الأساليب المستخدمة في هذا النوع الحد من كميات الاستيراد أو زيادة تكلفة استيراد منتجات معينة وقد تتضمن فرض حظر وهي سياسة تقطع التجارة بشكل أساسي مع دول معينة.

ثانياً: مقومات التنمية الاقتصادية

من خلال وضع استراتيجيات معينة يمكن للمجتمعات أن تتحكم في تنميتها الاقتصادية، ومن هنا نستطيع

ان نقول ان المقومات تتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

1. الأمن السياسي: يعتبر من الامور المهمة والضرورية لكي تتحقق التنمية الاقتصادية واي تعثر فسوف ينهب المنشأة الصناعية ويدمر البنية التحتية وبسبب تفشي الفقر والبطالة فالنظام السياسي الفاسد يكون بعيد كل البعد عن الاهتمام بدخل الفرد وذلك ينعكس سلبي على النمو الاقتصادي في الدول.

<sup>1</sup> مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، جامعة البلقاء، الأردن، 2007، ص ص 165-166.

<sup>2</sup> لبيشار يزيد الوليد، التخطيط والتطور الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 123-124.

## الفصل الأول الإطار النظري للنظام الضريبي والتنمية الاقتصادية

2. التعليم مستوى التعليم للفرد: يكون قادر على التكيف مع التقدم التكنولوجي والصناعي، الذي يشهده العالم الآن حيث ان نقل التكنولوجيا إلى داخل البلاد يحتاج الى افراد العقلية العلمية والكفاءة للعمل مع التكنولوجيا لمواكبة التقدم التكنولوجي وهذا يساهم في خلق روح الإبداع وتحسين الإنتاج الاقتصادي والعكس صحيح.

3. التنظيم الإداري: يتم لكي يتم إزالة كافة القيود التي تكون سبب في إعاقة التنمية الاقتصادية لابد من إعادة تنظيم الإدارة المالية ومن أهمها إدارة الضرائب إدارة الجمارك وكذلك اتخاذ القرارات الإدارية التي تحافظ على الموارد الطبيعية وإنشاء المؤسسات المصرفية والمالية التي تكون قادرة على توجيه وإدارة الموارد الاستثمارية في الدولة والقضاء على العادات والتقاليد التي يكون لها تأثير في الجهاز الحكومي.

### ثالثا: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

تتعدد مؤشرات ومعايير قياس التنمية حيث تتشكل في مؤشرات ومعايير اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، ونوردها فيما يلي<sup>1</sup>:

1. المؤشرات الاقتصادية: هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة وهي:

✓ مؤشر متوسط الدخل: ان الزيادة في متوسط دخل الفرد التي تعتبر مؤشرا للتقدم لعملية التنمية السريعة باعتبارها زيادة التي تصاحب تغير الوضع الاجتماعي.

✓ مؤشر الدخل الوطني الكلي: زيادة الدخل الوطني لا تعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر كذلك نقطة الدخل الوطني لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض السكان بمعدل أكبر فالاعتماد على هذا المقياس قد لا يؤدي إلى بلوغ النتائج.

✓ مؤشر الدخل الوطني الكلي المتوقع: يقترح البعض الاعتماد على الدخل المتوقع في قياس النمو الاقتصادي فقد يكون لدى الدولة موارد كامله تستغلها بتوظيف وسائل تقنية متطورة.

2. المؤشرات الاجتماعية: هناك العديد من العناصر التي تتدرج ضمن هذه المؤشرات نذكر منها:

✓ مؤشر معدل الأمية: يشير الى الذين بلغوا سن 15 سنة فأكثر ولا يعرفون الكتابة والقراءة.

<sup>1</sup> طالم علي، التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر واشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية، أطروحة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017، ص ص 24-26.

- ✓ مؤشر الإنفاق على التعليم: يشير إلى إجمالي ما يخصص للإنفاق على التعليم في أطواره المختلفة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الوطني.
- ✓ مؤشر النمو الديموغرافي: هو أحد المؤشرات التي يبنى على أساسها دليل التنمية البشرية.
- ✓ مؤشر الإنفاق العمل الصحة: يعبر عن الإنفاق المتكرر من ميزانيات الحكومة، من قروض ومنح، من صناديق التأمين الصحي والاجتماعي المخصص للرعاية الصحية.
- ✓ مؤشر ضحايا الجريمة: بالنسبة المئوية من السكان الذين كانوا ضحايا انواع معينة من الجرائم أهمها السرقة والاعتداء الجنسي والرشوة.
- 3. المؤشرات السياسية والإدارية: تعد هذه العوامل من أهم المؤشرات المعتمدة عليها في قيادة وتوجيه عمليات التنمية بالدول النامية تتمثل أساسا في:
  - ✓ مؤشر عدد السكان: يمثل هذا المؤشر عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة هم يعيشون في الغالب على إعادة ذويهم وبرفقتهم، كما هناك الذين بلغوا 65 سنة فأكثر فهم في الغالب في الذين توقفوا عن العمل إما بسبب التقاعد او لعزهم الصحي ويحتاجون لرعاية الدولة وخدماتها الاجتماعية والمادية.
  - ✓ مؤشر العلماء والمهندسون العاملون في مجال البحث العلمي: الأشخاص المشتغلين بأعمال البحث والتطوير.
  - ✓ مؤشر نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء والماء: الى حصة الفرد من الناتج الإجمالي الذي يشمل مجموع الطاقة الكهربائية للبلاد وكذا في استخدامه للمياه الجارية في قنوات توصيل العامة أو من بئر محمية او من تجميع مياه الأمطار وغيرها.

المبحث الثالث: أثر النظام الضريبي على مؤشرات التنمية الاقتصادية

إن الدور الذي تلعبه الجباية في تعبئة الموارد المالية للدول وإعطاء أقصى قدر للفعالية الاقتصادية، جعل كل دول العالم تعتمد على هذه الوسيلة التي تشكل منبعا أساسيا، لا يمكنه أن يختفي ما دام أن هناك إقتصاد يشمل نشاطات صناعية وتجارية خاضعة تقتطع عليها حصص مالية إجبارية لتوجه فيما بعد إلى تمويل النفقات العمومية والتكفل المباشر بالإستثمارات والخدمات ذات الطبيعة الإجتماعية التي تعتبر ضرورية للحياة المتحضرة.

المطلب الأول: أثر النظام الضريبي على مؤشرات الإقتصاد الجزئي

إعتبار الجباية الضريبية موردا أساسيا لتغطية النفقات، فإنها أداة هامة من أدوات السياسة الإقتصادية والإجتماعية لما لها من قدرة في التأثير على عوامل الإنتاج، مستوى الأسعار، حجم الإنتاج.

أولا: أثر الضرائب على الإنتاج

نبدأ بتحليل الأثر الضريبي على الإنتاج لأن الضريبة قبل كل شيء تفرض على نشاط المؤسسة بإعتبارها وحدة إقتصادية. أثر الضريبة على الإنتاج يعني أثرها على تكاليف الإنتاج وبالتالي تترتب عليها إنعكاسات تتمثل في التأثير على الأسعار ومركز المؤسسة التنافسي إضافة إلى الإنعكاس الذي يترتب على حجم المبيعات الذي يحدد بدوره حجم الأرباح خاصة وأن هذه الأخيرة تحدد مصير المؤسسة وتنميتها وتطور رأس مالها.

قد تلعب الضريبة دور المحفز على عملية الإنتاج فالمنتج عندما يأخذ في الحسبان الضريبة كتكلفة لا مفر منها يجعله يعمل على تغطية هذه الاقتطاعات ويتم ذلك عند رفع الإنتاج والمبيعات والأرباح.

إن الحافز على الإنتاج قد يتم فعلا في حالة ضريبة معتدلة تفرض الضريبة عندها بعدد محدود وبمعدلات منخفضة أما إذا تعددت الضرائب وارتفعت معدلاتها فقد تضعف من قدرات المنتج الذي قد يواجه صعوبات في تصريف منتجاته بأسعار مرتفعة ومن ثم فالضغط الضريبي يولد أثر عكسي وهو التفكير في الإنسحاب من عملية الإنتاج.<sup>1</sup>

ثانيا: أثر الضرائب على رأس المال

إن أثر رأس المال يبدو جليا , حيث أنه من الطبيعي إذا كانت الضرائب تؤدي حتما إلى تناقص عملية الادخار فإنه من المنطقي أن تعمل هذه الضرائب تبعا لذلك على تناقص رؤوس الأموال التي يتم فرضها للإستثمار، إلا أنه إذا قامت الدولة بإستخدام الضرائب المفروضة كألية لكبح جماح عملية الإستهلاك وزيادة فوائد الادخار فإن هذا الأمر قد ينجم عنه زيادة في كميات رؤوس الأموال المقروضة بخصوص الإستثمار، وخاصة إذا عملت الحكومة على إستثمار فوائض الضرائب في المشروعات الإستثمارية العامة، إذ ينجم عن مثل هذا الأمر

<sup>1</sup> حداد فريد، أفق السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص 18.

أن يقتصر أثر الضرائب على خفض عرض رؤوس الأموال الخاصة أما المقروض الكلي من رؤوس الأموال فإنه من المحتمل أن يبقى ثابتا، وذلك بسبب نمو عمليات الادخار التي تتبعها الحكومة وكذلك زيادة عمليات الإستثمار.<sup>1</sup>

ثالثا: أثر الضرائب على الأسعار

يعتقد جل الماليين والإقتصاديين أن الضرائب يجب أن لا ينظر إليها مجرد إيراد مالي فحسب بل أيضا من زاوية دورها الوظيفي، بحيث أنها أداة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي في المستوى العام للأسعار ومنه ففرض الضرائب أو رفع معدلاتها يندرج ضمن السياسة المالية للدولة بغية الحد من الميل نحو الإستهلاك وبالتالي إستقرار الأسعار وتجنب الإرتفاع في معدلات التضخم، كما أن تخفيض الضرائب من شأنه تخفيض الأسعار التي يتضمنها.

في هذا الإطار الضرائب التي تفرض على الدخل تنقص من القدرة الشرائية وبالتالي تنقص من الطلب العام أي الإستهلاك، كما أن الضرائب التي تنقص من الإنفاق الإستهلاكي وهي الضرائب الغير المباشرة تنقص من حجم الإستهلاك بالنسبة للسلع والخدمات التي تمسها الأسعار في النهاية ستتأثر بالضريبة فالضرائب على الدخل تخفض من الدخل النقدي الصافي والضريبة على الإستهلاك ترفع في الإستهلاك.

من ناحية أخرى الضرائب المختلفة التي تفرض على المؤسسات الإقتصادية تؤدي حتما إلى الرفع من تكاليف الإنتاج وهو ما يستدعي إما رفع السعر كنتيجة لإرتفاع التكاليف وإما الإنسحاب من عملية الإنتاج في حالة ما كانت الزيادة في السعر تؤدي إلى تراجع المبيعات إلى حد الخسائر المحققة وفي هذه الحالة أيضا ترتفع الأسعار، لأن العرض يتحقق مقارنة بالطلب بسبب إنسحاب فئة من المنتجين.

ومنه الأثر النهائي لفرض الضرائب على مستوى الأسعار، يتوقف تحديده على مقدار الضريبة وطبيعة المادة الخاضعة من جهة ودرجة الإنفاق العام للموارد الضريبية من جهة أخرى.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: أثر النظام الضريبي على مؤشرات الاقتصاد الكلي

تعتبر الضرائب أداة هامة من أدوات السياسة الإقتصادية والإجتماعية كما لها القدرة في التأثير على المستوى العام للإستهلاك، الإستثمار والتجارة الخارجية والادخار، الدخل الوطني وإعادة توزيعه.

### أولا: تأثير الضرائب على المستوى العام للإستهلاك

إن فرض الضريبة على المداخل المنخفضة ينجم عنها إنخفاض في الإستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى إنخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص في إيرادات الدولة. وقد نجد نفس الأثر في حالة فرض الضرائب غير

<sup>1</sup> بايزيد بلعدل، محاكاة الزكاة للضريبة في مجالي التنمية الإقتصادية والإجتماعية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2013، ص 69.

<sup>2</sup> حداد فريد، مرجع سابق، ص 25.

## الفصل الأول الإطار النظري للنظام الضريبي والتنمية الاقتصادية

المباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى إنخفاض الإستهلاك غير أن الأثر لا ينعكس على مقدرة الأفراد على الإنتاج (عدم تأثر الإنتاج).

إن فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة تبعا لقواعد معينة، فإن ذلك يسمح للدولة بتوجيه كل من الإستهلاك والإنتاج تبعا لإحتياجات وظروف الإقتصاد الوطني وذلك من ناحية التأثير على حجم الإستهلاك والإنتاج.<sup>1</sup>

### ثانيا : أثر الضريبة على الادخار

يتكون الادخار الوطني على وجه التحديد من الادخار الخاص الذي يقوم به الأفراد ووالادخار العام الذي تقوم به الدولة فلكي تقوم الدولة بالإستثمارات فإنها تلجأ عادة إلى الضريبة لتمويل هذه الإستثمارات ويمكن القول أن أثر الضريبة في الادخار العام يكون أثرا ايجابيا إلا أن الضريبة على الادخار الخاص لا يكون في الغالب من الحالات.

وتعتبر فكرة أن الضريبة تخفض من مدخرات الأفراد وبالتالي من التراكم المالي ومن ثم تشبيط النمو الإقتصادي فكرة قديمة قدم النظرية الضريبية ذاتها فكما رأينا أن فرض الضريبة يؤثر في دخول الأفراد بالنقصان وبالتالي تقليل إنفاقهم على الإستهلاك مما يؤثر سلبا على مستوى مدخراتهم إلا أن تأثير الضريبة في حجم المدخرات لا يكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة , فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الإستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منها، وكذلك إعادة توزيع الإنفاق على الإستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منها، وكذلك إعادة توزيع هذا الأخير (الإنفاق على الإستهلاك) لمصلحة النفقات لضرورية وعلى حساب النفقات غير الضرورية.

ولما كان الإنفاق يتميز في علاقته بالادخار بإنعدام المرونة نسبيا، كان ويتحمل العبء الأكبر لنقص الدخل نتيجة لفرض الضريبة أو رفع معدل الضريبة التي كانت موجودة من قبل أي أن أثر الضريبة في الادخار الخاص يكون سلبيا.

ويختلف أثر الضريبة في الإدخار باختلاف أنواع الضرائب:

-الضرائب التي تصيب مصادر الادخار كالضرائب على رأس المال والضريبة على الدخل الإجمالي المتعلقة بفائض القيمة أو أرباح الأسهم وغيرها أي الضرائب المباشرة بصفة عامة، تضر بالادخار بصورة أكبر من الضرائب غير المباشرة خاصة إذا تعلقت بالفئات ذات الدخل المرتفعة التي تخصص جزءا كبيرا من دخلها للادخار.

<sup>1</sup> بايزيد بلعدل، مرجع سابق، ص 67.

## الفصل الأول الإطار النظري للنظام الضريبي والتنمية الاقتصادية

- الضرائب التي تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى تشجيع المدخرات ويحدث ذلك نتيجة تأثيرها على نمط الإستهلاك بالإنخفاض وتتمثل هذه فئة الضرائب غير مباشرة المتعلقة بالإنفاق والضرائب على السلع الإستهلاكية والرسوم.<sup>1</sup>

### ثالثا: أثر الضرائب على الإستثمار

إن نجاح السياسة الضريبية في الحياة الإقتصادية مرتبط بمدى إحتفاضها بقوة شرائية عالية والتي تعتبر هي الأخرى محفز على الإستثمار الخاص، كما أنه يمكن الإقلال وتخفيض الضرائب المرتبطة بالإستثمار والإنتاج من الضرائب غير المباشرة والرسوم والعمل على الحفاظ على القوة الشرائية للمجتمع وزيادة الضرائب المرتبطة بالدخول الأخرى والعقارات عدم المغالاة في الضرائب المطبقة على الدخل الإستثماري وبالتالي يمكننا من إحداث توسع إستهلاكي وإستثماري معا.

والعمل على فرض الضرائب على الأموال المعطلة والمكتنزة من أجل تحقيق معدل عال في سرعة دوران النقود. ويمكننا أن نجمل أثر الضرائب على الإستثمار في النقاط التالية :

- إن أثر الضرائب يتمثل أولا في إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق الإقتطاعات النقدية من دخول الأغنياء إلى ذوي الدخل المنخفضة بهدف الوصول إلى رفع الميل للإستهلاك وذلك بتوفير دخول لصالح الطبقات ذات الدخل المحدودة وتخفيضها لطبقات معينة وفي هذه الحالة يكون للضرائب الأثر السلبي إذ تؤدي إلى إعاقة الإستثمارات الخاصة بالنسبة لبلد لا يتوفر على موارد مالية إنتاجية وفيرة وواضح أن هذه النتيجة تؤدي إلى إعاقة الإستثمار وخاصة في البلد الآخذ في النمو.

- تؤثر الضرائب على الميل للإستثمار من خلال تأثيرها على معدل الأرباح فيزيد الميل للإستثمار مع زيادة فرص الربح وزيادة معدلاته وينخفض مع إنخفاضها ويتم تأثير الضرائب على الإستثمارات من ناحية الضرائب التصاعدية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح والمداخيل الحقيقية.

- إن دور الضرائب اليوم في بعث الإستثمار أصبح متوقف على مدى الإعفاءات الضريبية أو تخفيضها على بعض الإستثمارات التي تريد إنمائها ورفعها على البعض الآخر من الإستثمارات التي تريد الحد منها.<sup>2</sup>

### رابعا : أثر الضريبة على التجارة الخارجية

تؤثر الجباية على التجارة الخارجية بإعفاء السلع التي تقيد الإقتصاد الوطني من الرسوم الجمركية أو تخفيضها والرفع في تعريفه المواد غير الأساسية حتى لا تغرق السوق الوطنية، غير أن الدولة تخلت عن هذا

<sup>1</sup> محمود عباس محرز، إقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص:173-174.

<sup>2</sup> رضا خلاصي شذرات، النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص:534-535.

الإجراء الأخير بتخفيض تعريفه الأجهزة الإلكترونية ونجد أن الجباية تؤثر أيضا على التجارة الخارجية في كل من الإستيراد والتصدير.

### خامسا : أثر الضرائب في إعادة توزيع الدخل الوطني

ليس للضرائب الأثر المباشر في توزيع الدخل مثل: النفقات العامة، بل هي أداة هامة من مجمل الأدوات السياسية التي تمارس مهامها في توزيع الدخل الوطني الحقيقي والنقدي للأفراد ويتم ذلك عن طريق رفع أسعار السلع ونتيجة لذلك يتم تخفيض القوة الشرائية للنقود وبالتالي خفض الدخل الحقيقية للأفراد وهذا التأثير يتم سواء بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة. ولا يوجد من الناحية النظرية في هذا المجال فروق هامة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، فالمبادئ الأساسية التي تحكم الآثار التوزيعية لهذه النوعية من الضرائب واحدة وهو ما يؤدي إلى حد كبير إلى الإتجاه البسيط الذي أخذه التقليديون حيث أن عبء الضرائب المباشرة يقع على المكلفين قانونيا، أما الضرائب غير المباشرة فيقع على المستهلكين، كما أن في كلا من النوعين من الضرائب يؤدي إلى تخفيض الدخل النقدية بالنسبة للمكلفين (المباشرة) أو المنتجين (غير مباشرة)، إذ لم يتمكنوا من نقل عبئها إلى غيرهم أو إلى المستهلكين بالنسبة للمنتجين وعلى العموم الضرائب تساهم في إنخفاض أسعار السلع ثم إلى إنخفاض الدخل النقدي مرة ثانية ومنه يكون إعادة توزيع الدخل النقدي في غير صالح أصحاب الدخل النقدية في المرة الثانية، كما أن انخفاض الضرائب يؤدي إلى إنخفاض أسعار السلع الإستهلاكية وبالتالي يؤدي إلى زيادة قيمة الدخل النقدية للأفراد ومنه إلى حدوث التضخم وتتلخص آثار الضرائب التوزيعية في الدخل في العناصر التالية :

1- تخفيض الإيرادات النقدية.

2- رفع أثمان بعض السلع عن طريق إضافة الضرائب إليها.

3- يتبع التغيير الذي تحدثه الضرائب في الإيرادات النقدية تغيير الطلب على السلع الإستهلاكية وتغيير أثمان هذه السلع وهو ما يعني تغيير الدخل الحقيقية.

4- الضرائب يمكنها عن طريق التأثير في مستوى التشغيل والإنتاج أن تؤثر في مستوى مكافآت عوامل الإنتاج وما يشكل الأثر غير المباشر للضرائب في توزيع الدخل الوطني.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> رضا خلاص، شذرات النظرية الجبائية، مرجع سابق، ص، ص: 543-544.

## خلاصة:

إن النظام الضريبي قد مر بعدة مراحل، وذلك حسب تطور المجتمع البشري منذ القديم حيث كانت في البداية الضريبة إختيارية وبعد ذلك تحولت إلى رسوم مقابل خدمات وفي الأخير تطور مفهومها وهدفها وأصبحت أداة لتحقيق أهداف المجتمع. والضريبة هي أبرز وأهم إيراد للدولة ولهذا فهي تكتسي أهمية بارزة حيث نميز في الجباية العامة نوعين هما: الجباية العادية والجباية البترولية إضافة إلى الجباية الغير العادية.

## الفصل الثاني:

تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية.

تمهيد:

يعتبر النظام الضريبي من أهم المصادر المالية الأساسية لتمويل خزينة الدولة، وذلك لما تطلبه عملية التنمية الاقتصادية من أموال ضخمة، لأن المشكلة الرئيسية للبلدان السائرة في طريق النمو، تتمثل في تكوين الجهاز الإنتاجي اللازم لتشغيل الموارد المتاحة، وهو أساس عملية التنمية.

ومن هذا المنطق أصبحت التنمية الاقتصادية هي القضية الرئيسية للدول النامية، ويمكن جوهراً في تنويع الهياكل والتطلعات الاقتصادية والتطور المستمر للمحتوى العلمي والتكنولوجي، حسب ما تفرضه مستحدثات العصر، وتطبيق استراتيجيات محكمة، والتوسيع في الاستثمار، ولتحقيق التنمية الاقتصادية تستخدم الدول، السياسة الضريبية، لتحقيق أهداف المجتمع عامة.

## الفصل الثاني **تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية**

### المبحث الأول: واقع النظام الضريبي في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية

لقد أدرجت الجزائر عدة إصلاحات إقتصادية نتيجة الإضطرابات التي شهدتها الإقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات، بسبب إنخفاض أسعار البترول ومن بين أهم القطاعات التي مسها الإصلاح هو القطاع الضريبي.

#### المطلب الأول: الإصلاح الضريبي

تميز النظام الضريبي الجزائري قبل الإصلاح بإختلالات عدة جعلته لا يساهم ولو بالقليل في التنمية الإقتصادية ولا يواكب التطورات الإقتصادية العالمية حيث أن مرحلة الثمانينات عرفت موجة من الإصلاحات في دول العالم على خلفية تصدع المعسكر الشيوعي وسقوط النظام الإشتراكي في خانة عدم الجدوى الإقتصادية، إضافة إلى موجة التحرر الإقتصادي وبذلك كان على الجزائر اختيار نظام جبائي مرة يتلاءم مع هذه المستجدات ويعالج العيوب التي كان يعاني منها النظام الجزائري.

**أولاً: تعريف الإصلاح الضريبي:** وهو عبارة عن التغييرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة وفقاً لتطورات إقتصادية والاجتماعية وذلك لتحقيق التنمية في مرحلة معينة من مراحل النمو، وقد يكون الإصلاح الضريبي شاملاً لكل الهياكل الضريبية للدولة أو يكون جزءاً لنوع معين من الضرائب أو لبعض أحكام الضريبة بعينها<sup>1</sup>، ويتم الإصلاح على مرحلتين<sup>2</sup>:

- ✓ **مرحلة التخطيط الضريبي:** وهي أهم الوسائل التي تستعملها الإدارة الناجحة للاستفادة من المزايا القانونية، حيث تساعد في اتباع سياسة استثمارية معينة سواء كان ذلك بالموجودات الثابتة أو الاستثمارات المالية أو تقليل المبلغ الإلزام الضريبي أو حتى تجنب الضريبة بأكملها،
- ✓ **مرحلة التنفيذ:** وهي مرحلة تنفيذ كل الخطط والبرامج التي سبق وأن تم وضعها من قبل الجهات المختصة، بحيث تكفل الإدارة الضريبية بتنفيذها والسهر على السير الجيد للإصلاح.

#### ثانياً: خصائص الإصلاح الضريبي

حتى يكون الإصلاح الضريبي لبرنامج متكامل وليس مجرد إجراء لابد أن يتميز بخصائص أهمها:

- ✓ الإصلاح الضريبي ظاهرة عامة ضرورية
- ✓ الإصلاح الضريبي جزء من الإصلاح الإقتصادي
- ✓ تعدد أهداف الإصلاح الضريبي

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، إقتصاديات الضرائب، دار الجامعية، مصر، 2007، ص 535.

<sup>2</sup> حنان شلغوم، اثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة، رسالة ماجستير في العلوم التسيير جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص 8-10.

## الفصل الثاني تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية

ثالثا: أسباب (دواعي) الإصلاح الضريبي في الجزائر: يعود الإصلاح الضريبي في الجزائر الى عدد من دوافع وأسباب نذكرها فيما<sup>1</sup>:

- ✓ الأزمة البترولية؛
- ✓ تعقد النظام الضريبي وغموضه وعدم استقراره؛
- ✓ نظام ضريبي يتسم بضغط جبائي مرتفع؛
- ✓ الإدارة الضريبية ضعيفة وغير ملائمة؛
- ✓ ضعف العدالة الضريبية؛
- ✓ عرقلة الاستثمار وانتشار الغش والتهرب الضريبي؛
- ✓ ثقل للعبء الضريبي؛
- ✓ عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار؛
- ✓ إهمال الطبيعة القانونية للممول.

رابعا: أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر: تكمن حصرها في النقاط التالية:

- ✓ توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض أسعار الضريبة؛
- ✓ توفير البيئة الاستثمارية الملائمة للقطاع الخاص وخلق المنافسة وعدم عرقلة وسائل الإنتاج؛
- ✓ احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية من خلال زيادة نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة وجعلها تغطي نفقات التسيير؛
- ✓ الوصول إلى إدارة ضريبية فعالة؛
- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي وذلك بتوجيه الادخار الاستثمار الإنتاجي؛
- ✓ العمل على تنويع الصادرات؛
- ✓ التركيز على عدالة الضريبة في توزيع المداخيل؛

خامسا: مجالات الإصلاح الضريبي في الجزائر: سوف نتطرق الى اهم الضرائب التي مثلت جوهر الإصلاح الضريبي وهي:

- ✓ الضريبة على الدخل الإجمالي؛
- ✓ تعميم الضريبة الوحيدة على الإنفاق في شكل الرسم على القيمة المضافة؛

<sup>1</sup> ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003، ص 35-41-42.

## الفصل الثاني تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية

✓ تجديد مبدأ الفصل والتمييز بين الضريبة على الأرباح والشركات وبين الضريبة على الدخل للأشخاص الطبيعيين.

✓ الدفع الجزافي والذي تم إلغاؤه بموجب قانون المالية 2006 وعوض بالضريبة الجزافية الوحيدة.

### المطلب الثاني: النظام الضريبي الجزائري قبل إصلاحات 1990

إبان الإحتلال الفرنسي كان هناك نظام جبائي مستقل، كون هذ الأخير يهدف إلى نهب الثروات ومصادرة الأملاك وبعد الإستقلال عرفت الجزائر إقتصادا ضعيفا وإستمر العمل بالقوانين الجبائية الفرنسية السائدة.

فيما بعد اجريت تعديلات كثيرة أهمها في الأجور وكذلك أصبحت شركات الأموال خاضعة لنظام ضريبي خاص وكذا المؤسسات العمومية.

وفي سنة 1976 عرف النظام الجبائي الجزائري تعديلا جذريا مس كافة القوانين وصدر عن ذلك:

✓ قانون خاص بالضرائب المباشرة.

✓ قانون الرسوم على رقم الأعمال.

✓ قانون التسجيل.

✓ قانون الضرائب الغير مباشرة.

✓ قانون الطابع.

كما عرف قانون المالية لسنة 1982 بعض الإعفاءات من أجل دعم بعض القطاعات وتقوية الإصلاحات الإقتصادية. وبعد ذلك قانون المالية لسنة 1984 الذي تضمن إعفاءات لبعض المؤسسات وإعفاءات للنشاط الحرفي.

كما تضمن قانون المالية لسنة 1985 إعفاءات للمؤسسات المالية العمومية التابعة للجماعات المحلية ذات الطابع الصناعي والتجاري وأعفيت من ضريبة الأرباح الصناعية لمدة ثلاثة سنوات<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: النظام الضريبي الجزائري بعد إصلاحات 1990:

لقد شمل الإصلاح الجبائي الذي تضمنه قانون المالية رقم 90-36 الصادر بتاريخ 31-12-1990 والذي دخل حيز التطبيق في 01-01-1992 في المجالات التالية:

أولاً: إصلاح الجهاز الضريبي: لقد شرعت الحكومة منذ 1992 في إعادة تنظيم الإدارة الضريبية حيث تمثل هذا في النقاط التالية:

<sup>1</sup> حكوم الحاجة، مساهمة الجباية في تمويل التنمية الاقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 22.

## الفصل الثاني تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية

- تشجيع المكلفين بتقسيم مبالغ الضريبة.
- وضع أنظمة معالجة مع تسهيل التصريحات الضريبية.
- إعداد برنامج لتحقيق وكشف المخالفات والتأخر في الدفع وعدم التصريح.

### ثانياً: إصلاح النظام الضريبي:

قامت الحكومة بإدخال إصلاحات عميقة على النظام الضريبي، وذلك عن طريق إنشاء ضرائب جديدة.

#### 1- الضريبة على أرباح الشركات IBS:

جاءت لإلغاء ازدواجية النظام الضريبي عن طريق إدماج المؤسسات الوطنية والأجنبية في مجال تطبيقها، حيث كانت تخضع المؤسسات الوطنية للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بمعدل 50%، في حين كانت المؤسسات الأجنبية تخضع إما للضريبة على مداخيل المؤسسات البناء بمعدل 8% أو إقتطاع الضرائب غير التجارية من المصدر بالنسبة للمؤسسات الخدمية بمعدل 25% وهكذا عن طريق الضريبة على أرباح الشركات يتم توحيد الضريبة المطبقة على المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية.

#### 2- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

قد أدخلت عليها عدة تعديلات، أين وجدت الضريبة على دخل الأفراد الطبيعيين والتي تتمثل فيما يلي:

الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية BIC، الأرباح غير التجارية BNC، المداخيل العقارية، الضريبة على مداخيل الديون والودائع والكفالات، الرسم العقاري المفروض على الملكية المبنية، الضرائب التكميلية على الدخل، الضرائب المفروضة على الرواتب والاجور TS.

ويكمن الهدف من هذه الضريبة في تجسيد مبدأ شمولية الجباية من جهة ومحاربة الغش الضريبي من جهة أخرى.

#### 3- الرسم على النشاط المهني TAP:

تم تعويض كل من الرسم على النشاط الصناعي TAIC والرسم على النشاط غير التجاري TANC برسم وحيد وهو الرسم على النشاط المهني TAP وذلك في سنة 1996 وهو يفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاط صناعي أو تجاري أو غير تجاري.

#### 4- الرسم على القيمة المضافة TVA:

لقد تم تعويض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد على الخدمات (TUGPS) بالرسم على القيمة المضافة.

ولقد عرف هذا المجال عمليات توسع عديدة ليشمل قطاعات إقتصادية مختلفة بحيث أصبح يطبق على العمليات المصرفية وعمليات البنوك ابتداء من جانفي 1995 والتي كانت خاضعة للرسم على العمليات البنكية

## الفصل الثاني تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية

والتأمينات (TOBA)، كما طبق على المهن الحرة ابتداء من جانفي 1996 وعمليات التجارة بالجملة والمنتجات البترولية، وعمليات أخرى مع إبقاء بعض العمليات غير خاضعة لهذا الرسم مثل: مبيعات التجزئة<sup>1</sup>. ان هذه القاعدة الضريبية خاضعة لمعدلين ابتداء من سنة 2001 وهما المعدل المخفض 7% والمعدل العادي 17% بعد أن كانت عند التأسيس أربعة معدلات وهي: 7%، 13%، 21% و 40% ثم تغير سنة 1995 فأصبح ثلاثة معدلات 7%، 3% و 21%. وأخيرا سنة 1998 أين عرف تغير المعدل العادي بزيادة نقطة أي من 13% إلى 14% وحاليا يقدر المعدل ب 9% و 19%<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> قدوري نور الدين، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس، الجزائر، ص 109.

<sup>2</sup> رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 477.

المبحث الثاني: تطور مؤشر الأداء الاقتصادي

إن معرفة مؤشرات الأداء الاقتصادية ودراسة تطورها يساعدك على معرفة وضعية الإقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى الصعوبات والعراقيل التي تواجه نموه وإستقراره.

المطلب الأول: تطور مؤشر الإيرادات العامة والإيرادات الجبائية

تعد الإيرادات الجبائية من أهم مصادر تمويل النفقات العامة للدولة. ولتوضيح ما مدى تطورها في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2021) من خلال الجدول رقم... الذي يوضح تطور الإيرادات العام والجبائية ونسبة التطور لهذه الإيرادات:

جدول رقم (02-01): تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2000-2021)

الإيرادات خارج المحروقات						الجبائية البترولية		الإيرادات العامة	السنة
الإيرادات الغير الضريبية		الإيرادات الضريبية		المجموع		%	القيمة دج		
%	القيمة دج	%	القيمة دج	%	القيمة دج				
0.97	15.4	22.14	349.5	23.12	364.9	76.87	1213.2	1578.1	2000
5.99	90.3	26.44	398.2	32.44	488.5	66.51	1001.4	1555.5	2001
6.99	112.2	30.12	482.9	37.11	595.1	62.86	1007.9	1603.2	2002
5.03	99.4	26.58	524.9	31.61	624.3	68.37	1350	1974.4	2003
3.23	72.1	26.03	580.4	29.26	652.5	70.44	1570.7	2229.7	2004
2.71	83.8	20.77	640.4	23.49	724.2	76.32	2352.7	3082.6	2005
3.28	119.7	19.8	720.8	23.09	840.5	76.89	2799	3639.8	2006
3.36	124.1	20.79	766.8	24.15	890.9	75.83	2796.8	3687.8	2007
2.63	136.6	18.59	965.2	21.22	1101.8	78.77	4088.6	5190.5	2008
3.17	116.7	31.19	1146.6	34.36	1263.3	65.63	2412.7	3676	2009
4.32	189.8	29.54	1298	33.86	1487.8	66.12	2905	4392.9	2010
4.89	283.3	26.37	1527.1	31.26	1810.4	68.73	3979.7	5790.1	2011
3.88	246.4	30.4	1908.6	33.99	2155	66	4184.3	6339.3	2012
4.16	248.4	34.09	2034	38.26	2279.4	64.23	3678.1	5957.5	2013
4.5	252.5	36.44	2091.4	40.95	2349.9	59.04	3388.4	5738.4	2014
7.34	374.9	46.14	2354.7	53.48	2729.6	46.51	2373.5	4552.54	2015
16.62	8038.2	48.05	2482.2	64.67	3261.1	35.32	1781.1	5011.58	2016
18.4	1119	45.41	2603	63.81	3880.1	36.18	2200.1	6047.88	2017
13.48	905.02	45.17	2648.5	58.65	3938.0	41.35	2776.22	6613.95	2018

11.56	752.02	46.73	3041.4	58.29	3793.4	41.71	2714.47	6507.9	2019
13.70	710.01	58.78	3046.8	73.10	3788	26.89	1394	5183	2020
15.80	842.43	57.14	3046.8	63.65	3404.7	36.14	1927	5331.88	2021

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر ومعطيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الإيرادات العامة تشهد تزايدا ملحوظا خلال الفترة 2019، حيث بلغت في سنة 2000 قيمة 1578,1، لترتفع في سنة 2019 إلى 6507.9 مليار دينار جزائري تقريبا 43 مرة خلال 20 سنة، غير ان هناك تذبذب في بعض السنوات.

حيث تمثل الجباية البترولية أهم موارد الإيرادات العامة بنسبة متجاوزة 58% خلال الفترة 2000-2021 فنلاحظ أن الجباية عرفت تزايد الملحوظ لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية أدى الى قفزة نوعية من حيث الإيرادات البترولية ليصل لسنة 2012 قيمة 4184.3 بنسبة 66% ثم ثم تتباطأ إيرادات الجباية البترولية جراء انخفاض أسعار حتى تصل سنة 2016 قيمه 1781. بنسبة 35% ثم تعاود الارتفاع لتصل سنة 2019 بقيمة 27147 بنسبة 41.71%.

أما لايرادات الخارج المحروقات والمتمثلة في الايرادات الضريبية شكلت نسبة ضئيلة مقارن بالجباية البترولية لا تتجاوز في العموم نسبة 33.5%، قد عرفت تزايدا ملحوظا ومستمر خاصة في بداية الإصلاحات في سنة 2019.

اما فيما يخص الإيرادات غير الضريبية فقد بلغ متوسط مساهمتها في الايرادات نسبه 5.80% لتبقى حصيلتها ضعيفة لا ترقى الى الجبال البترولية وانخفاض في الجبال البترول سيؤدي الى مزيد من الضغط الضريبي الذي سيؤدي بأصحاب القرار لتعويض ذلك الانخفاض في ربع معدل الجباية الغير البترولية والمتمثل في الجباية الضريبية.

### المطلب الثاني: تطور مؤشر الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر (2000-2021)

إن المقياس النهائي لمدى التقدم الإقتصادي في دولة ما، هو قدرتها على تحقيق مستوى مرتفع من الناتج من السلع والخدمات الإقتصادية للأفراد، ويقاس إجمالي الناتج القومي القيمة الكلية لمجموع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في المجتمع خلال فترة معينة من الزمن، ويعد هذا المقياس أكثر المقاييس المتاحة ملائمة لمقياس مستوى الناتج ومعدل نموه. ولتوضيح ما مدى تطور مؤشر التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2021) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02-002): تطور الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر (2000-2021)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج الداخلي الاجمالي	5,4	4,0	3,9	2,0	4	1.40	2.30	3.70	4.90
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج الداخلي الاجمالي	5.70	3.90	4.50	8.90	3.30	2.90	4.80	6.40	5.60
السنة	2018	2019	2020	2021					
الناتج الداخلي الاجمالي	4.30	2	2.40	3.5					

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر ومعطيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال اعلاه أن الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2021، عرف تطورات مستمرة خلال فترة الدراسة تخلله انخفاض في قيمة والنسبة. الإنخفاض الأول مستمر من سنة 2001 بقيمة قدرت ب 537184.9 مليون دينار وبنسبة 4% حتى سنة 2008 بلغ نسبة 4,90%، والإنخفاض الثاني كان بعد سنة 2009 بنسب متفاوتة، ليصل أدنى نسبة سنة 2019 بنسبة 2%، و هذا راجع إلى إنخفاض أسعار البترول. اما الإرتفاع المسجل خلال سنة 2011 و2012 فكان نتيجة تبني الدولة لبرامج الإنعاش الإقتصادي، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار البترول وتحسن إحتياجات الميزانية العامة.

المطلب الثالث: تطور مؤشر التضخم في الجزائر (2000-2021)

يتمثل المظهر العام لظاهرة التضخم في الإنخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد وتقاس هذه القيمة في وقت معين بالمتوسط العام لما يقتنى بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات، ولتوضيح ما مدى تطور مؤشر التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2021 من خلال:

جدول رقم (02-03): تطور معدل التضخم في الجزائر (2000-2021)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	0.30	4.20	1.40	4.30	4	1.40	2.30	3.70	4.90
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	5.70	3.90	4.50	8.90	3.30	2.90	4.80	6.40	5.60
السنة	2018	2019	2020	2021					
معدل التضخم	4.30	2	2.40	3,5					

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

## الفصل الثاني تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدل التضخم متذبذب نوعا ما، حيث بلغت أعلى قيمة له سنة 2012 بمعدل 8,90% بنسبة تطور بنسب متقاربة وعادية، و هذا راجع إلى تطبيق الدولة للإصلاح الإقتصادي و تخفيض قيمة الدينار، زيادة التكاليف و تدهور الناتج الداخلي الحقيقي، في حين سجل أدنى قيمة له سنة 2000 بمعدل 0.34%، ليحقق نسبة 3,5% سنة 2021.

### المطلب الرابع: تطور مؤشر الانفاق العام (مليار د ج) على معدل البطالة في الجزائر (2000-2021)

من الشائع إستخدام البطالة في مجال الدراسات الإقتصادية والإجتماعية، وذلك باتفاق العديد من الاقتصاديين، والتي تعرف على أن الشخص المتعطل عن العمل هو الشخص القادر على مزاوله النشاط ويسعى الى الحصول عليه ولا يجده، ولتوضيح ما مدى تطور الانفاق العام (مليار دينار ج) على معدل البطالة في الجزائر (2000-2021) من خلال الموالي:

### جدول رقم (02-04): تطور الانفاق العام (مليار دينار ج) على معدل البطالة في الجزائر (2000-2021)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الانفاق العام	1178.1	1321.02	1550.6	1690.2	1832.5	1985.9	2428.5	3108.5
معدل البطالة%	29.77	27.30	25.90	23.72	17.65	15.27	12.27	13.79
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الانفاق العام	4191	4246.3	4466.9	5853.6	7058.2	6024.2	6995.7	7656.3
معدل البطالة%	11.33	10.16	9.96	9.96	10.97	9.82	10.21	11.21
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021		
الانفاق العام	7297.5	7282.3	7726.3	8557.2	7372.7	8113.03		
معدل البطالة%	10.20	12.00	11.89	11.81	12.83	13.40		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر ومعطيات البنك الدولي

يوضح الجدول السابق، أن معدل البطالة خلال فترة الدراسة تميز بالتذبذب في قيمه حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2000 بمعدل 29,77%، ويرجع هذا الإرتفاع إلى عدة أسباب منها الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر الناجمة عن إنخفاض أسعار البترول و تقلص مداخيل الجباية البترولية من جهة و عجز المؤسسات العمومية و عدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى، إضافة إلى الظروف الأمنية الصعبة التي شهدتها الجزائر، في حين سجلت البطالة أدنى قيمة لها سنة 2010، 2011 بمعدل 10% و يرجع هذا الإنخفاض إلى تحسن الوضعية النقدية و المالية العمومية و تحسن في إحتياجات الميزانية العامة نتيجة إرتفاع أسعار البترول ساعد على إنشاء مناصب شغل. بينما مؤشر الانفاق العام في تزايد مستمر من سنة لأخرى ليبلغ أعلى قيمة سنة 2019 بـ 8557,2 مليون دينار. لرغبة الدولة تحسين الوضعية الاجتماعية للمواطنين وتحسين وضعهم الاقتصادي.

جدول رقم (02-05): تطور نسبة الزيادة السكانية (النمو الديمغرافي) في الجزائر (2000-2021)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة الزيادة السكانية %	1.4	1.4	1.3	1.4	1.4	1.4	1.4	1.7
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الزيادة السكانية %	1.8	1.9	1.9	1.9	1.9	2	2	2
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021		
نسبة الزيادة السكانية %	2	2	1.9	1.8	1.7	1.7		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر ومعطيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان نسبة الزيادة السكانية تشهد تذبذب سنة لآخرى حيث بلغت أعلى نسبة سنوات 2013 حتى 2017، لتتناقص تدريجيا حتى تصل نسبة 1,7 سنة 2021، وتقدر أدنى نسبة سنة 2002 بنسبة 1,3%، ويرجع هذا الانخفاض الى عدة أسباب ارتفاع البطالة وارتفاع الأسعار وانخفاض المداخيل، كما ثقافة المجتمع تغيرت وأخذت فكرا غربيا يبحث عن الرفاهية ومستوى معيشي جيد.

## الفصل الثاني ————— تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية

### المبحث الثالث: أثر النظام الضريبي على مؤشرات التنمية الاقتصادية

للضريبة دور كبير في التنمية الاقتصادية، فهي تساهم مساهمة كبيرة في تمويل النفقات العامة ولمعرفة دور النظام الضريبي في تحسين أداء مؤشرات التنمية الاقتصادية، قمنا بهذه الدراسة القياسية.

#### المطلب الأول: نموذج الإنحدار الخطي البسيط:

يمثل الإنحدار أحد أهم الأساليب الإحصائية إستعمالا في الإقتصاد القياسي وذلك لسهولة قياسه للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير ومستقل. لذا سنحاول إعطاء مفهوم عن النموذج الإنحدار الخطي البسيط.

**أولاً: مفهوم نموذج الإنحدار الخطي البسيط:** يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعا في الممارسة القياسية وذلك لسهولة إستخدامه وحساب معلماته وتطبيقاته إلى جانب ذلك فإن هناك العديد من العلاقات الإقتصادية التي يمكن قياسها بإستخدام هذا النموذج.

ونموذج الإنحدار البسيط هو نموذج قياسي يصف العلاقة الخطية بين المتغير التابع  $Y_i$  والمستقل  $X_i$  ويأخذ

الشكل الرياضي التالي:

$$y_i = \alpha + b x_i + u$$

ويمكن كتابته بصفة عامة:

$$y = f(x) + u_i$$

حيث:

المتغير التابع  $y_i$

المتغير المستقل  $x$

الحد العشوائي أو حد الخطأ  $u$

#### ثانياً: تحليل الإنحدار الخطي البسيط

للحكم على صلاحية نموذج الإنحدار الذي تم توفيقه للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المفسر لابد وأن

يتوافق في هذا النموذج مجموعة من الشروط يمكن تقسيمها الى:

1- الشروط النظرية: تتضمن ما يلي:

أ- اتقاق أو منطقية إشارات وقيم ومعاملات الإنحدار مع الأساس النظري الذي يحكم الظاهرة محل الدراسة.

ب- قبول أو كفاية القدرة التفسيرية للنموذج.

2- الشروط الرياضية: وتتضمن الآتي:

## الفصل الثاني تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية

أ- المعنوية الكلية لنموذج الانحدار: يقصد بها إختيار الشكل الدالي للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير التفسيري في نموذج الانحدار وذلك بإستخدام إختبار  $f(\text{test})$ .

ب- المعنوية الجزئية للنموذج: يقصد بها إختيار معنوية معاملات الانحدار للمتغير التفسيري بإضافة إلى ثابت الانحدار وذلك من خلال إختبار  $T(\text{test})$ .

ج- مدى توافق شروط الطريقة المستخدمة في تقديم معامل نموذج الانحدار: يعتبر أشهر هذه الطرق: طريقة المربعات الصغرى العادية وتتمثل أهم شروطها في:

• إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي.

• الإستقلالية الذاتية للبواقي.

• إختبار تباين البواقي (إختبار ثابت التباين).

### المطلب الثاني: بناء نموذج الانحدار

يستخدم في بناء هذا النموذج، الانحدار الخطي البسيط وفقا لعدة مراحل.

أولاً: مرحلة بناء النموذج الميزان التجاري والإيرادات الجبائية وتقدير معالمته:

باستخدام الانحدار البسيط بين المتغير التابع الممثل في الميزان التجاري والمتغير المستقل المتمثل في الإيرادات الجبائية حصلنا على النتائج الموضحة كالتالي:

$$\text{Log Sant} = -8.853 + 2.273 \log \text{rec}$$

$$R^2 = 0.189$$

$$F = 5.370$$

$$\bar{R}^2 = 0.656$$

$$DW = 1.119$$

$$N = 23$$

حيث: **Sant**: مؤشر الصحة

**Rec**: مؤشر الجباية

1- الدراسة الإقتصادية:

الملاحظ أن معامل الانحدار موجب أي أن هناك علاقة طردية بين المتغير التابع ( **sant** ) والمتغير المستقل ( **rec** ).

2- الدراسة الإحصائية:

أ- المعنوية الكلية للنموذج:

- معامل التحديد **R**: نلاحظ أن معامل التحديد يساوي (0.656) أي أن المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بنسبة (65.6%) وهي نسبة جيدة.

## الفصل الثاني تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية

- معامل فيشر  $F$ : يتم مقارنة  $F_{cal}$  المحسوبة مع  $F_{tab}$  المستخرجة من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية البسط والمقام كما يلي:

$$F_{N-K-1}^K + F_{23-1-1}^1 + F_{22}^1 = 4.28$$

ومنه:  $F_{tab} < F_{cal}$  و عليه: ترفض فرضية العدم التي تنص على أن المتغيرات تساوي الصفر أي أن النموذج معنوي.

ب- المعنوية الجزئية للنموذج ( إختبار ستودنت)  $T$ :

يستخدم هذا الإختبار لتقييم أثر المتغير المستقل على المتغير التابع ويتم مقارنة  $T_{cal}$  المحسوبة مع  $T_{tab}$  الجدولية: حيث يتم حساب  $T_{tab}$  كما يلي:

$$T_{tab} = T_{N-K}^{005} + T_{23-1}^{005} = 1.711$$

الجدول رقم (02-06): نتائج إختبار معنوية معاملات الإنحدار.

المتغيرات	لمعاملات	$T_{tab}$	$T_{cal}$
الثابت	$B_0$	.7111	-1.521
Sant	$B_1$	1.711	.3172

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على IBM SPSS Statistics 20

الملاحظ من الجدول أعلاه أن:  $T_{cal} > T_{tab}$  ومنه: نرفض فرضية العدم ( $H_0$ ) التي تنص على أن  $B_0$  معنوي.

$T_{tab} < T_{cal}$  ومنه: نرفض العدم ( $H_0$ ) معناه ان  $B_1$  غير معنوي.

ج- إختبار شروط المربعات الصغرى العادية:

✓ الشرط الأول: إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي NT (Normality, Test):

الفروض الإحصائية: - الفرض العدمي ( $H_0$ ):

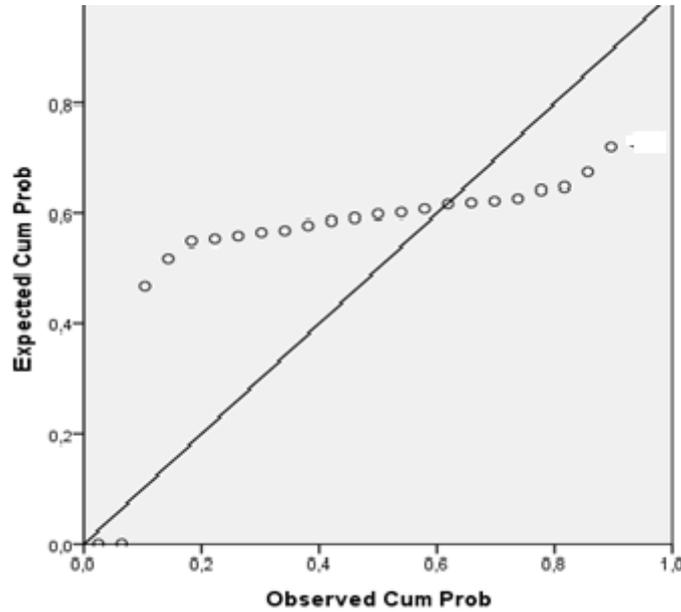
✓  $H_0$  البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

✓  $H_1$  الفرض البديل ( $H_1$ ): البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

و يتم هذا بطريقتين:

الطريقة الأولى: بيانيا: الشكل الموالي يوضح إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي.

الشكل رقم (02-03): إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على IBMSPSS Statistics 20

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الطريقة الثانية:

حسابيا: بإستخدام إختبار كل من ( كلوموجروف-سمنوف) وإختبار ( شابيرو- ويليك) تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم ( 02-07): نتائج إختبار التوزيع الإحتمالي للبواقي

البيان	إحصائي الإختبار	درجات الحرية	Sig
إختبار ( كلوموجروف-سمنوف)	0.396	23	0.000
إختبار ( شابيرو- ويليك)	0.0377	23	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على IBMSPSS Statistics 20

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كلا الإختبار (k-S) من حيث قيمة Sig أكبر من درجة المعنوية ومن ثم نقبل الفرض العدمي بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ الشرط الثاني: الإستقلال الذاتي للبواقي

. الفروض الإحصائية:

## الفصل الثاني تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية

✓ الفرض العدمي ( $H_0$ ): يوجد إستقلال بين البواقي ( لا يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي).

✓ الفرض البديل ( $H_1$ ): لا يوجد إستقلال بين البواقي ( يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي).

أداة الحكم: يتم الحكم على مدى وجود إستقلال ذاتي بين البواقي من خلال إختبار **Durbin-Watson**.

خطوات تنفيذ الإختبار:

✓ الخطوة الأولى: حساب إحصائي الإختبار (DW): من جدول معامل التحديد وإحصائي إختبار (DW)

السابق الإشارة إليه عند إستعراض المخرجات، نجد أن قيمة هذا الإحصائي تساوي (1.119).

✓ الخطوة الثانية: إيجاد القيم الحرجة: يتضمن جدول القيم الحرجة (Durbin-Watson) قيمتين حديتين.

القيمة الدنيا ويرمز لها بالرمز (dl) والقيمة العليا ويرمز لها (du)، وذلك وفقا لعدد المتغيرات المستقلة (K)، ودرجات حرية الخطأ (N).

$$\left. \begin{array}{l} K=1 \\ dl= 1.29 \\ du = 1.05 \end{array} \right\} \text{ لدينا: } N=23$$

وعليه:  $dl < dw < 0$

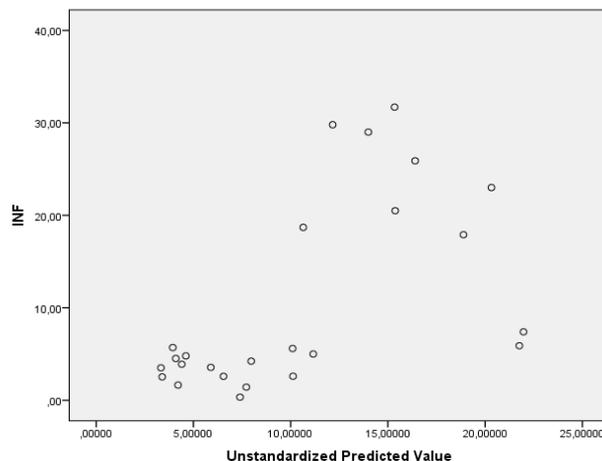
تخاذ القرار: نرفض القرض العدمي القائل بأنه يوجد إستقلال بين البواقي ( لا يوجد إرتباط ذاتي بين

البواقي).

✓ الشرط الثالث: إختبار تجانس البواقي: يتم الحكم على مدى تجانس أو ثبات تباين الأخطاء بطريقتين:

الطريقة الأولى: بيانيا: حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-04): إختبار تجانس البواقي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على IBM SPSS Statistics V 20

## الفصل الثاني تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية

نلاحظ من خلال الشكل أن البواقي تتوزع في شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر وهذا يعني أن هناك تجانس أو ثبات أو تباين الأخطاء.

**الطريقة الثانية: حسابيا: ( طريقة Goldfield-Quandt):**

في هذه الطريقة تستبعد ( 20% ) من المشاهدات وسط السلسلة أي سيتم إستبعاد (04) مشاهدات، والمشاهدات التي يتم استبعادها هي المشاهدة رقم (10)، (11)، (12)، (13)، (14)، حيث يكون لدينا سلسلتين كل سلسلة تضم 09 مشاهدات

✓ السلسلة الأولى تضم المشاهدات رقم (01)، (02)، (03)، (04)، (05)، (06)، (07)، (08)، (09).

✓ السلسلة الثانية تضم المشاهدات رقم (10)، (11)، (14)، (15)، (16)، (17)، (18)، (19)، (20)، (21)،

(22)، ثم نقوم بحساب مربعات الخطأ لكل سلسلة من السلسلتين. حيث نتحصل من جدول (Anova) للسلسلة

الأولى على مجموع مربعات الخطأ  $(SSE)_1$  تساوي (97.874).

من جدول (Anova) للسلسلة الثانية نتحصل على مجموع مربعات الخطأ  $(SSE)_2$  تساوي (0.384).

حيث يتم تحديد قيمة (F) المحسوبة كما يلي:

$$F = \frac{(SSE)_2}{(SSE)_1} = \frac{0.384}{97.874} = 0.0039$$

ولدينا قيمة F الجدولية تساوي (4.28).

و منه قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) الجدولية وعليه نقبل الفرض العدمي القائل بأن هناك

تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء وهو ما يتفق مع النتيجة التي توصلنا إليها.

**ثانيا: مرحلة بناء نموذج التوزيع السكاني (حجم السكان) والإيرادات الجبائية وتقدير معالمته**

بإستخدام الإنحدار البسيط بين المتغير التابع المتمثل في pop، والمتغير المستقل المتمثل في الإيرادات

تحصلنا على النتائج الموضحة كالتالي:

$$\text{pop} = 77.437 - 11.322 \log \text{rec}$$

$$R^2 = 0.840, F = 11.867$$

: حجم السكان

pop

$$\bar{R}^2 = 0.312, DW = 0.608$$

: مؤشر الجبائية

Rec

$$N = 23$$

### 1- الدراسة الاقتصادية:

الملاحظ من الجدول أن معامل الانحدار سالب أي أن هناك علاقة عكسية بين المتغير التابع (pop) وبين

المتغير المستقل (rec).

2- الدراسة الإحصائية

أ- المعنوية الكلية للنموذج:

✓ معامل التحديد R: نلاحظ أن معامل التحديد يساوي (0.840) أي أن المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بنسبة ( 84%) وهي نسبة قوية تدل على الارتباط قوي بين المتغيرين.

✓ معامل فيشر F: يتم مقارنة  $F_{cal}$  المحسوبة مع  $f$  الجدولية.

✓ معامل فيشر F: يتم مقارنة  $F_{cal}$  المحسوبة مع  $F_{tab}$  المستخرجة من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية البسط والمقام كما يلي:

$$F_{N-K-1}^K + F_{23-1-1}^1 + F_{21}^1 = 4.28$$

$$F_{tab} < F_{cal}$$

وعليه: نرفض فرضية العدم التي تنص على أن المتغيرات تساوي الصفر أي أن النموذج معنوي.

ب- المعنوية الجزئية للنموذج ( إختبار ستودنت ) على المتغير التابع ويتم مقارنة  $T_{cal}$  المحسوبة مع  $T_{tab}$  الجدولية.

حيث يتم حساب  $T_{tab}$  كما يلي:

$$T_{tab} = T_{N-K}^{005} + T_{23-1}^{005} = 1.711$$

الجدول رقم ( 02-08): نتائج إختبار معنوية معاملات الإنحدار

المتغيرات	المعاملات	$T_{tab}$	$T_{cal}$
الثابت	$B_0$	.7111	.9683
pop	$B_1$	1.711	-3.445

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على IBM SPSS Statistics V 20

الملاحظ من الجدول أعلاه أن:  $T_{tab} < T_{cal}$  ومنه نقبل فرضية العدم ( $H_0$ ) التي تنص على أن  $B_0$  غير معنوي.

$$T_{tab} > T_{cal}$$

و منه: نقبل فرضية العدم ( $H_0$ ) معناه أن  $B_1$  غير معنوي.

ج- إختبار شروط المربعات الصغرى العادية:

✓ الشرط الأول: إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي NT.

## الفصل الثاني تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية

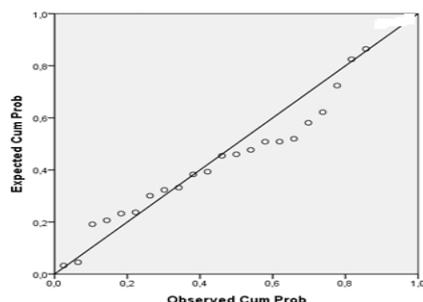
الفرض العدمي ( $H_0$ )، البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.  
الفرض البديل ( $H_1$ )، البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ الفروض الإحصائية:

و يتم هذا بطريقتين:

-الطريقة الأولى: بيانياً:

الشكل رقم (02-05): إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي.



لمصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على IBM SPSS Statistics V 20

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

✓ الطريقة الثانية: حسابياً: باستخدام إختبار كل من (كلوموجروف - سمتروف)، وإختبار (شابيرو-ويليك). تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (02-09): نتائج إختبار التوزيع الإحتمالي للبواقي

البيان	إحصائي الإختبار	درجات الحرية	Sig
إختبار (كلوموجروف - سمتروف)	0.160	23	0.099
إختبار (شابيرو-ويليك).	0.047	23	0.214

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على IBM SPSS Statistics V 20

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كلا الإختبارين من حيث القيمة **Sig** أكبر من درجة المعنوية ومن ثم نرفض الفرض العدمي القائل بأن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ الشرط الثاني: الإستقلال الذاتي للبواقي:

الفروض الإحصائية:

## الفصل الثاني تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية

- الفرض العدمي ( $H_0$ ): يوجد إستقلال بين البواقي ( لا يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي).  
 -الفرض البديل ( $H_1$ ): لا يوجد إستقلال بين البواقي ( يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي).

أداة الحكم: يتم الحكم على مدى وجود إستقلال ذاتي بين البواقي من خلال إختبار Durbin-Watson.

-خطوات تنفيذ الإختبار:

✓ الخطوة الأولى: حساب إحصائي الإختبار (DW): من جدول معامل التحديد وإحصائي إختبار (DW)

السابق الإشارة إليه عند إستعراض المخرجات، نجد أن قيمة هذا الإحصائي تساوي (0.608).

✓ الخطوة الثانية: إيجاد القيم الحرجة: يتضمن جدول القيم الحرجة (Durbin-Watson) قيمتين

حديثتين: القيمة الدنيا ويرمز لها بالرمز (dl)، والقيمة العليا ويرمز لها بالرمز (du) وذلك وفقا لعدد

المتغيرات المستقلة (K) ودرجات حرية الخطأ (N)/

$$\left. \begin{array}{l} K = 1 \\ dl = 1.29 \\ du = 1.45 \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{لدينا:} \\ N = 23 \end{array}$$

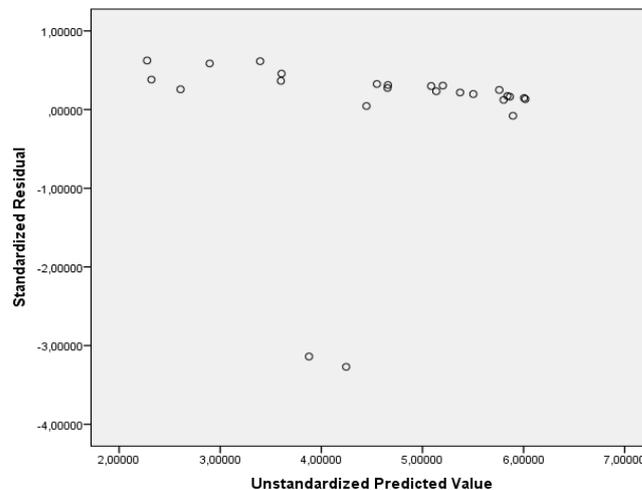
وعليه  $0 < DW < dl$

إتخاذ القرار: نرفض الفرض العدمي القائل بأنه يوجد إستقلالية بين البواقي ( لا يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي)

الشرط الثالث: إختبار تجانس البواقي: يتم الحكم على مدى تجانس أو ثبات تباين الأخطاء بطريقتين:

الطريقة الأولى: بيانيا:

الشكل رقم (02-06): إختبار تجانس للبواقي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على IBM SPSS Statistics V 20

## الفصل الثاني تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية

نلاحظ من خلال الشكل أن البواقي تتوزع في شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر وهذا يعني أن هناك تجانس أو ثبات أو تباين الأخطاء.

**الطريقة الثانية: حسابيا: طريقة (Goldfield-Quandt):**

في هذه الطريقة نستبعد 20% من المشاهدات في وسط السلسلة، أي سيتم إستبعاد (04) مشاهدات، والمشاهدات التي يتم إستبعادها هي المشاهدة رقم (11)، (12)، (13)، (14)، حيث يكون لدينا سلسلتين كل سلسلة تضم 10 مشاهدات ثم نقوم بحساب مربعات الخطأ لكل سلسلة من السلسلتين.

حيث نتحصل من جدول (ANOVA) لسلسلة الأولى على مجموع المربعات الخطأ،  $(SSE)_1$  تساوي (806.275).

ومن جدول (ANOVA) لسلسلة الثانية نتحصل على مجموع مربعات الخطأ،  $(SSE)_2$ ، حيث يتم تحديد قيمة (F) المحسوبة كما يلي:

$$F=(SSE)_2/(SSE)_1= 16.226/806.275=0.02$$

ولدينا قيمة (F) الجدولية تساوي (4.28).

ولدينا قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) الجدولية وعليه نقبل الفرض العدمي القائل بأن هناك تجانس أو ثبات أو تباين في الأخطاء.

**ثالثا: مرحلة بناء نموذج التنمية الاقتصادية والإيرادات الجبائية وتقدير معالمته:**

باستخدام الإنحدار البسيط بين المتغير التابع المتمثل في التنمية الاقتصادية والمتغير المستقل المتمثل في الإيرادات الجبائية (النظام الضريبي) تحصلنا على النتائج الموضحة كالتالي:

$$\log croi= 1.048+ 0.914\log rec \quad : \quad Croi \text{التنمية الاقتصادية (النمو الاقتصادي)}$$

$$R^2=0.740 \quad F=120.765 \quad : \quad Rec \text{الجبائية (الضريبة)}$$

$$\bar{R}^2= 0.833 \quad DW= 1.389$$

$$N= 23$$

1- الدراسة الاقتصادية:

الملاحظ من الجدول أن معامل التنمية الاقتصادية موجب أي أن هناك علاقة طردية بين المتغير التابع (croi) وبين المتغير المستقل (rec).

2- الدراسة الإحصائية:

أ- المعنوية الكلية للنموذج:

## الفصل الثاني تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية

-معامل التحديد  $R$ : نلاحظ أن معامل التحديد يساوي ( 0.740 ) أي أن المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بنسبة 74% وهي نسبة كبيرة جدا تدل على الارتباط القوي بين المتغيرين.

-معامل فيشر  $F$ : يتم مقارنة  $F_{cal}$  المحسوبة مع  $F_{tal}$  المستخرجة من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية البسط والمقام كما يلي:

$$F_{N-K-1}^K + F_{23-1-1}^1 + F_{23}^1 = 4.28$$

ومنه  $F_{tab} < F_{cal}$  وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على أن المتغيرات تختلف عن الصفر أي أن النموذج معنوي.

ب- المعنوية الجزئية للنموذج ( إختبار ستودنت )  $T$ : يستخدم هذا الإختبار لتقييم أثر المتغير المستقل على

المتغير التابع ويتم مقارنة  $T_{cal}$  المحسوبة مع  $T_{tab}$  الجدولية. حيث يتم حساب  $T_{tab}$  كما يلي:

$$T_{tab} = T_{N-K}^{005} + T_{23-1}^{005} = 1.711$$

الجدول رقم (10-02): نتائج إختبار معنوية معاملات الإنحدار

المتغيرات	المعاملات	$T_{tab}$	$T_{cal}$
الثابت	$B_0$	.7111	.1222
Croi	$B_1$	.7111	.98910

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على IBM SPSS Statistics V 20

الملاحظ من الجدول أعلاه أن:  $T_{tab} < T_{cal}$

- ومنه نقبل فرضية العدم ( $H_0$ ) التي تنص على أن  $B_0$  غير معنوي.

$$T_{tab} < T_{cal}$$

- ومنه نرفض فرضية العدم ( $H_0$ ) التي تنص على أن  $B_1$  غير معنوي.

ج إختبار شروط المربعات الصغرى العادية:

✓ الشرط الأول: إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي NT:

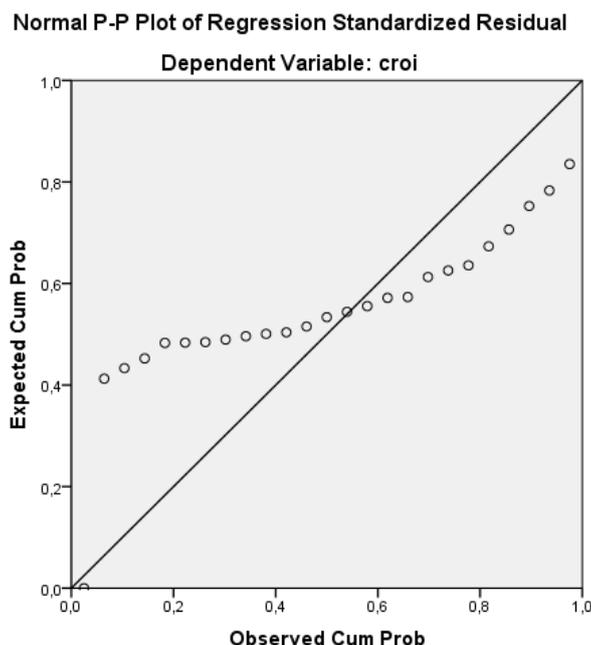
الفروض الإحصائية:

$$\left. \begin{array}{l} -\text{الفرض العدمي } (H_0): \text{ البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.} \\ -\text{الفرض البديل } (H_1): \text{ البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.} \end{array} \right\}$$

و يتم هذا بطريقتين:

الطريقة الأولى: بيانيا:

الشكل رقم (02-07): إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على IBM SPSS Statistics V 20

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تتبع التوزيع الطبيعي.

-الطريقة الثانية: حسابيا: بإستخدام إختبار كل من ( كلوموجروف - سمنروف)، وإختبار ( شابيرو - ويليك).  
تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم ( 02-11): نتائج إختبار التوزيع الإحتمالي للبواقي:

البيان	إحصائي الإختبار	درجات الحرية	Sig
إختبار ( كلوموجروف - سمنروف	0.299	23	0.000
إختبار ( شابيرو - ويليك).	0.006	23	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على IBM SPSS Statistics V 20

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كلا الاختيارين له دلالة معنوية عند 5%، أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ الشرط الثاني: الإستقلال الذاتي للبواقي:

✓ الفروض الإحصائية:

-الفرض العدمي ( $H_0$ ): يوجد إستقلال بين البواقي ( لا يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي).  
-الفرض البديل ( $H_1$ ): لا يوجد إستقلال بين البواقي (يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي).

## الفصل الثاني تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية

أداة الحكم: يتم الحكم على مدى وجود إستقلال ذاتي بين البواقي من خلال إختبار (Durbin-Watson).

✓ خطوات تنفيذ الإختبار:

✓ الخطوة الأولى: حساب إحصائي الإختبار (DW):

من جدول معامل التحديد وإحصائي إختبار (DW) السابق الإشارة إليه عند إستعراض المخرجات، نجد أن قيمة هذا الإحصائي تساوي (1.389).

✓ الخطوة الثانية: إيجاد القيم الحرجة:

يتضمن جدول القيم الحرجة (Durbin-Watson) قيمتين حديتين:

القيمة الدنيا ويرمز لها بالرمز (dl) والقيمة العليا ويرمز لها بالرمز (du) وذلك وفقا لعدد المتغيرات المستقلة (K) ودرجات حرية الخطأ (N).

$$\left. \begin{array}{l} K = 1 \\ dl = 1.29 \\ du = 1.45 \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{لدينا:} \\ N = 25 \end{array}$$

و عليه  $dl < DW < du$

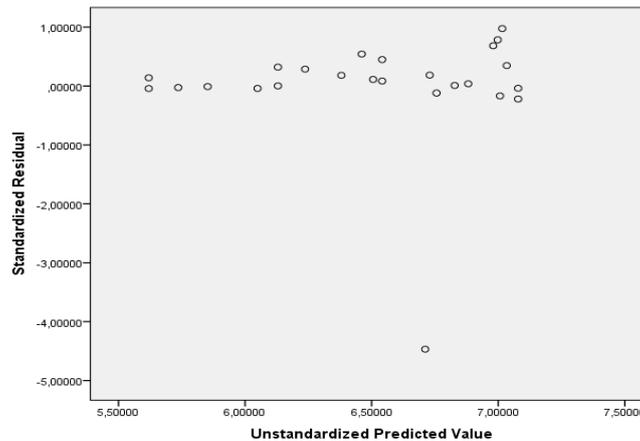
إتخاذ القرار: مجال غير محسوم، هناك شك في وجود إرتباط ذاتي.

الشرط الثالث: إختبار تجانس البواقي:

يتم الحكم على مدى تجانس أو ثبات تباين الأخطاء بطريقتين:

الطريقة الأولى: بيانيا:

الشكل رقم (02-12): إختبار تجانس البواقي.



المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على IBM SPSS statistics 20

## الفصل الثاني تحليل الأثر الضريبي على التنمية الاقتصادية

نلاحظ من خلال الشكل أن البواقي لا تتوزع في شكل عشوائي على جانبي الخطا الذي يمثل الصفر، وهذا يعني أن هناك عدم تجانس أو ثبات أو تباين الأخطاء.

### الطريقة الثانية: حسابيا: طريقة ( Goldfield-Quandt )

في هذه الطريقة نستبعد 20% من المشاهدات في وسط السلسلة، أي سيتم إستبعاد (04) مشاهدات والمشاهدات التي يتم إستبعادها هي المشاهدة رقم (11)، (12)، (13)، (14)، حيث يكون لدينا سلسلتين كل سلسلة تضم 09 مشاهدات ثم نقوم بحساب مربعات الخطأ لكل سلسلة من السلسلتين.

نتحصل من جدول (ANOVA) لسلسلة الأولى على مجموع المربعات الخطأ  $(SSE)_1$  تساوي (0.031).

ومن جدول (ANOVA) للسلسلة الثانية نتحصل على مجموع مربعات الخطأ  $(SSE)_2$  تساوي (0.587).

حيث يتم تحديد قيمة (F) المحسوبة كما يلي:

$$F = (SSE)_2 / (SSE)_1 = 0.587 / 0.031 = 18.935$$

ولدينا قيمة (F) الجدولية تساوي (4.28).

ومنه قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) الجدولية وعليه نرفض الفرض العدمي القائل بأن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء وهو ما يتفق مع النتيجة التي توصلنا إليها.

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة قياسية في النظام الضريبي في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، من خلال التعرف على منهجية الاقتصاد القياسي، ونموذج الإنحدار الخطي البسيط وكذا تحليله.

وحاولنا تطبيق ما تعرفنا عليه من خلال بناء نموذج قياسي، يحدد أثر الإيرادات الضريبية على أداء مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، من أجل الوصول لأهم هذه المؤشرات ومعرفة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في كل نموذج وقد إستعملنا نموذج الإنحدار الخطي البسيط وتوصلنا في النهاية على النتائج التالية:

✓ هناك علاقة طردية بين النظام الضريبي (المتغيرات الجبائية) ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

الخاتمة



خاتمة:

ان الضريبة من أهم أدوات النظام الضريبي تتغير بتغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما جعل النظام الضريبي أداة ووسيلة فعالة لمعالجة الأزمات الاقتصادية والدعم وتنمية الاقتصاد، حيث بادرت الجزائر منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي بإصلاح ضريبي ضمن السياق الإصلاحات الاقتصادية الهادفة، على الرغم من التطور الذي شهده النظام الضريبي في مختلف الجوانب وما صاحبه من زيادة في المردودية المالية لمختلف الضرائب إلا أن النتائج المتحصل عليها لم تكن كافية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، مما يتطلب إجراءات وإصلاحات فورية ومستدامة من شأنها دعم الطاقة الضريبية والرفع من كفاءة الإدارة الضريبية لتصبح أكثر قدرة وكفاءة وتكيف مع التغيرات المتسارعة في الاقتصاد العالمي والوطني.

يعتبر النظام الضريبي من أهم المصادر المالية الأساسية لتمويل خزينة الدولة، وذلك لما تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية من أموال ضخمة، لأن المشكلة الرئيسية للبلدان المتخلفة أو الآخذة في النمو تتمثل في تكوين الجهاز الإنتاجي اللازم لتشغيل الموارد المتاحة، وهو أساس عملية التنمية، وعلى ذلك يكون من الضروري أن يعمل النظام الضريبي.

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع النظام الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية ومعالجة الإشكاليات التي تدور حول أثر نظام الضريبي الجزائري على مؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاح الضريبي والاقتصادي، مركزين على التعديلات والإصلاحات التي طرأت على مكونات النظام الضريبي.

النتائج:

- ✓ يتميز النظام الضريبي الجزائري بالتنوع في الضرائب المفروضة على الأنشطة الاقتصادية المكلفين بالضريبة.
- ✓ كما يتسم النظام الضريبي في الجزائر بالتعقيد الناتج عن كثرة التعديلات والإصلاحات والإعفاءات وغيرها.
- ✓ ان الجباية العادية تبقى عاجزة وذات نسب ضئيلة نوعا ما بالرغم من كل الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية.
- ✓ تبقى الإدارة الضريبية عاجزة على مكافحة الغش والفساد والتهرب الضريبيين نظرا للثغرات الموجودة في النظام الضريبي.
- ✓ إن اعتماد الجزائر بدرجة كبيرة على الجباية البترولية جعل من الاقتصاد الجزائري رهين تقلبات أسعار النفط الاسواق العالمية وعرضه للأزمات والصدمات الخارجية.

## خاتمة:

✓ من خلال الدراسة القياسية للعلاقة التي تربط النظام الضريبي بالتنمية الاقتصادية في الجزائر نلاحظ ان هناك أثر إيجابي ذو علاقة إحصائية بين النظام الضريبي المتغيرات الاقتصادية، كذلك وجود علاقة طردية توازنية بينهما، ثم التوصل الى علاقة تفسيرية قوية، وهذا ما يدل على ان كل ما ارتفعت الإيرادات الضريبية أدت إلى ارتفاع وتحسن مؤشرات التنمية الاقتصادية. وبالتالي نقبل فرضية القبول.

## أفاق الدراسة:

تهدف الدراسة الى البحث عن أسباب فشل التنمية الاقتصادية في الجزائر وماهي السبل الأنجع لتطويرها، وقد توصلنا الى:

- ✓ لابد من تخطيط حكومي جيد لرسم المسار التنموي.
- ✓ وضع سياسات وأطر قانونية للتنمية تكون فعالة ومراقبة
- ✓ تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل النهوض بالتنمية المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

## التوصيات:

- ✓ صياغة نظام ضريبي يراعي كل الأعوان الاقتصاديين.
- ✓ القيام على تبسيط وتحديث إجراءات تحصيل الضريبة
- ✓ العمل على رقمنة قطاع النظام الضريبي واستعمال تكنولوجيا المعلومات
- ✓ محاربة كل أنواع الغش والتهرب والفساد الضريبي.
- ✓ تطوير الكفاءة في الموارد البشرية في الأجهزة المالية العمومية.
- ✓ الاهتمام بالجباية العادية والحرص على مواردها أكثر مع مراعات العدالة الاجتماعية في تحصيلها.
- ✓ العمل على تنويع مصادر التنمية الاقتصادية وذلك بتشجيع القاعات الإنتاجية كالزراعة والسياحة وغيرها.

## قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

## المراجع باللغة العربية

1. أحمد فريد مصطفى، وسهير محمد السيد حسن، تطوير الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
2. العيسوي عبد الرحمان، الإسلام والتنمية البشرية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، دون ذكر سنة النشر.
3. حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار الكرمل، عمان، الأردن، 1997.
4. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000.
5. حكوم الحاجة، مساهمة الجباية في تمويل التنمية الاقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
6. حميد بوزيرة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
7. رضا خلاصي شذرات، النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
8. رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1990.
9. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، دار الجامعية، مصر، 2007.
10. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية-مدخل تحليلي مقارنة، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، دون سنة النشر.
11. سوزي عدل ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وأثارها على اقتصاديات الدولة النامية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
12. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000.
13. عبد الرحمان تمام أبو كريشة، علم الاجتماع والتنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003.
14. عبد العزيز علي السوداني، البناء الضريبي، دار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية بدون سنة النشر.
15. عبد القادر كحمد عبد القادر، عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
16. عبد المجيد قدي، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006.
17. عبد المنعم فوزي، المالية
18. فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، جامعة الملك السعود، الرياض، السعودية، 1985.
19. فتح الله سعد حسين، التنمية المستقلة- المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1995.
20. لبشار يزيد الوليد، التخطيط والتطور الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الياية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
21. محمد عبد العزيز، عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999.
22. محمود عباس محرز، إقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة، دار هومة للنشر والتوزيع، لجزائر، 2003.
23. مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، جامعة البلقاء، الأردن، 2007.
24. ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003.

25. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
26. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011،
27. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشاني، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

### 1. الرسائل والأطروحات والمقالات

1. بايزيد بلعدل، محاكاة الزكاة للضريبة في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2013.
2. حداد فريد، أفاق السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.
3. حسيبة عليوات، السياسة الضريبية في الجزائر في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، قسم العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة البويرة، 2019-2020.
4. حسين محمود عبد الله، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية وفعالية النظام الضريبي، أطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015.
5. حنان شلغوم، اثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة، رسالة ماجستير في العلوم التسيير جامعة قسنطينة.
6. طالم علي، التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر واشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية، أطروحة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017.
7. عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، 2013-2014.
8. قاشي لوسيف، واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014-2015.
9. قدوري نور الدين، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس، الجزائر.

## الملخص:

يعتبر النظام الضريبي من اهم المصادر المالية الأساسية لتمويل خزينة الدولة، وذلك لما تتطلب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من تغطية مالية ضخمة، وهذا من خلال دراستنا لاحتنا مدى اهتمام الدولة الجزائرية بعملية التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، فقد قامت بعدة إصلاحات ضريبية شاملة من خلال اجراء تعديلات جذرية لمكونات النظام الضريبي من حيث التشريع الضريبي، الإدارة الضريبية، معدلات وأنواع الضرائب وكذا أوعية الضرائب،

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور وأثر النظام الضريبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS وذلك من اجل الكشف عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة (النظام الضريبي) والمتغير التابع (مؤشرات التنمية الاقتصادية). بعد الدراسة القياسية استنتجنا وجود علاقة طردية توازنية بين النظام الضريبي (الجباي) والمؤشرات التنمية الاقتصادية، أي هناك أثر (إيجابي) ذو دلالة إحصائية بين النظام الضريبي والمتغيرات الاقتصادية، وهذا ما يدل على انه كلما ارتفعت الإيرادات الضريبية أدت الى ارتفاع وتحسن مؤشرات التنمية الاقتصادية. **كلمات مفتاحية:** النظام الضريبي، السياسة الضريبية، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## Abstract:

The tax system is considered one of the most important basic financial sources for financing the state treasury, because the process of economic and social development requires huge financial coverage, and this through our study we noticed the extent of the Algerian state's interest in the process of development and the development of the national economy, it has carried out several comprehensive tax reforms by making radical amendments The components of the tax system in terms of tax legislation, tax administration, tax rates and types, as well as tax bases.

This study aims to highlight the role and impact of the tax system on economic development in Algeria during the period (2000-2021). Economic.

After the standard study, we concluded that there is a positive, equilibrium relationship between the tax system (taxation) and the indicators of economic development, that is, there is a (positive) effect of statistical significance between the tax system and economic variables, and this indicates that the higher the tax revenues, the higher and better the economic development indicators.

**Key words:** Tax system, Tax policy, Economic growth, Economic and social development..